

الفصل الأول

الإستراتيجية الفرنسية و الأمريكية في
منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة

يعتبر المجال الاستراتيجي احد مجالات الاحتكاك بين السياسة الفرنسية و الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة . و يتناول هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث مقارنة التوجهات والرؤى الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تجاه المحيط الجيوستراتيجي و الإقليمي لهته المنطقة ، و ذلك استجابة و انطلاقا من متطلبات إشكالية البحث القائمة على دراسة وتحديد مجالات التنافس الاستراتيجي بين البلدين عبر مختلف مستويات الفضاء الاستراتيجي للمنطقة المغربية ككل .

وفق التدرج المنهجي ، تم تخصيص المبحث الأول لدراسة المنطلقات الإستراتيجية العامة للتحرك الفرنسي و الأمريكي في ظل البيئة الجديد للمنظومة الدولية بعد الحرب الباردة ، ثم المبحث الثاني إلى مناقشة المنظورين الاستراتيجيين الأمريكي و الفرنسي للحوض المتوسطي باعتباره الحلقة الجيوستراتيجية الرئيسية في المنطقة المغربية. و يأتي المبحث الثالث الذي يعرض تحليلا مقارنا لموقع منطقة المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية و الفرنسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة .

المبحث الأول

الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية بعد الحرب الباردة

يتناول هذا المبحث المقسم إلى ثلاث مطالب، الأول أهم خصائص المنظومة الدولية بعد الحرب الباردة ثم عرض الرؤية الإستراتيجية الأمريكية والمطلب الثالث الإستراتيجية الدفاعية الفرنسية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول:

خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة في بداية التسعينات (1990-1991) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي باختلال التوازن الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت إعادة تكييف إستراتيجيتها الدولية من منطلقات جديدة ميزت البيئة الدولية ، أبرزها :

- تراجع عامل الصراع الإيديولوجي بين العالمين الرأسمالي والشيوعي في إدارة الصراع الدولي (1).

- تنامي العامل الاقتصادي و التكنولوجي كمحدد بارز في نمط العلاقات الدولية(2) ، مما أعطى للتنافس بين القوى الكبرى والمتوسطة على الأسواق و مناطق النفوذ الاقتصادي من جهة ، و السعي للتحكم في العامل التكنولوجي من جهة أخرى ، دورا كبيرا في إدارة دفة العلاقات الدولية . و قد ساهمت هذه المعطيات في إضفاء مضامين جديدة على مفهومي "القوة" و "القوى" ومن ثمة بروز أقطاب دولية جديدة مثل اليابان ، ألمانيا ، الاتحاد الأوروبي و القوى الآسيوية الصاعدة و الصين تراحم بقوة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي في هيمنتها على العالم(3).

- بروز مجالات تنافس و صراع جديدة بين القوى الغربية حيث بدأت تتسع دائرة التصادم بين مصالحتها مع تلاشي مبررات تحالفها الاستراتيجي الذي ميز عهد الحرب الباردة ، لاسيما

(1) هنري كسنجر، *الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا* (القاهرة : الأهلية للنشر والتوزيع ، تر مالك فاضل البديري 1995)، ص. 539.

(2) محمود عبد الفضيل ، "التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة " ، في وليد عبد الحي (محرر) ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة (عمان : الأردن دار الشروق للنشر و التوزيع 2001)، ص 37.

(3) Amina Hizia Bougherara , *Conception de la mise en œuvre stratégique* (NAQD , No 12 , printemps – été 1999), pp. 9-10.

في المجال الاقتصادي و البحث عن الأسواق التجارية و الاستثمارات ، و هو ما برز مع التنافس الأمريكي الأوروبي الصيني (4)

- تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات في إدارة دفة العلاقات الدولية و التي قد تتعارض مع مصالحها الاقتصادية مع المواقف السياسية لدولها ، و هذا ما يزيد من تعقيدات على عملية تحليل و قراءة تداخل سلوك الدول و شركاتها في ظل علاقات دولية قد تجمع بين التجانس السياسي للدول و تنافس شركاتها على الأسواق العالمية (1)، فتحليل سلوك الدول من هذا المنظار يتفرع إلى محورين : احدهما يتعلق بالسلوك الدبلوماسي الرسمي للدولة و السلطة السياسية بهيكلها الرسمية و المركزية ، و الآخر يتعلق بتحليل سلوك الشركات و المجتمعات الاقتصادية و المنظمات غير الحكومية كما هو الأمر في الجانب الاقتصادي و مجال حقوق الإنسان و المجتمع المدني .

- بروز مفهوم " النظام الدولي الجديد " بأبعاده الاقتصادية ، و الإستراتيجية والهوياتية الثقافية الذي يكرس سيطرة الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على وضع أسس هذا النظام العالمي في عهد إدارة الرئيس- جورج بوش الأب- بعد حرب الخليج (1991) بتأكيد وتكريس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية العالمية في إطار القطبية الأحادية تابع له نظام فرعي متعدد الأقطاب (2) مع إعادة ترتيب عناصر القوة عند تحديد إمكانيات الدول .

- بروز مضامين إستراتيجية جديدة لمفاهيم " الأمن العالمي " ، " الخطر " و " التهديد " في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بتراجع حدة معادلة الصراع الشامل بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، لحساب أخطار إقليمية جديدة لنزاعات ذات أبعاد عرقية، اثنيه قومية، سياسية و حدودية تتمركز أساسا في " الجنوب"، قد يأخذ شكل الصراع مع جماعات و شبكات دولية ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة أساسا بالدول القومية والحكومات* .

- بروز مفهوم جديد للخطر الاستراتيجي لدول " الجنوب" على الأمن والسلم العالمي هذا من زاوية نظر العالم الغربي و الأمريكي تحديدا حيث أن انتشار أسلحة الدمار الشامل و الجزئي (النووية ، البيولوجية و الكيماوية) إلى دول أخرى صاعدة مع انفصال دول و جمهوريات

(4) Ted Galen , *the new world disorder , foreign policy* ,(n ° 84 Automne 1991) , pp . 27 - 29 . Carpenter

(1) Pierre Hasner , *approches théoriques et imaginaires des relations internationales :* (Elements d'analyse, le banquet paris , no 11 , 1997) , pp 13-14 .

(2) Charles Krauthammer, *the unipolar moment foreign affairs*, (vol,70 . 1990/1991 - ,)1 pp . 23-33.

* حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى تراجع دور العامل العسكري كمحدد أساسي لقوة الدول مقابل العامل الاقتصادي و تنامي نماذج الاندماج الإقليمي

الاتحاد السوفيتي السابق بترسانة كبيرة من الأسلحة التدميرية⁽³⁾، هي عوامل ساهمت بشكل كبير ومباشر في تغير مفاهيم الردع النووي من " عقلانية" الحرب الباردة التي كان فيها خطر التدمير النووي الشامل محصورا بين القوتين العظميين تملكان أدوات وقنوات اتصال دائمة و فعالة ، إلى " لاعقلانية" مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي يبقى فيها عنصر " المفاجأة " واحتمال امتلاك دول أخرى القوة النووية واردا⁽¹⁾ .

- بروز خلال مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ما يسمى بـ " خطر " احتمال امتلاك مجموعات راديكالية - إرهابية " لأسلحة تدمير شامل أو جزئي (بيولوجية- كيميائية- بيولوجية) وقد اخذ هذا " الخطر المحتمل " حيزا معتبرا في إستراتيجية الدفاع الأمريكية الجديدة التي اقرها الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب له في 01 جوان 2002⁽²⁾.

- استمرار ما يسمى " الوفاق الاستراتيجي الغربي " فــــي مجالات واسعة تحت قيادة الولايات المتحدة

الأمريكية التي لا تمنع في إمكانية توزيع الأدوار الإستراتيجية إقليميا ، لا سيما مع الحليف الاستراتيجي

الأوروبي، في ضمان الأمن الاستراتيجي كما هو مرسوم في إستراتيجية منظمة الحلف الأطلسي (NATO) و علاقته الوطيدة بمنظمة الأمن و التعاون الأوروبي (OSCE).

- تطور المفهوم الاستراتيجي الشامل ، ليتعدى الاعتبارات العسكرية و يشمل مفاهيم أمنية جديدة تتعلق بالأمن البيئي والأمن الاقتصادي و الأمن الإنساني و خطر تدفق الهجرة ، و هو ما يعرف بالانجليزية بـ "SOFT SECURITY" .

المطلب الثاني

الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد الحرب الباردة

إن اختلال التوازن الاستراتيجي الذي افرزه انهيار الاتحاد السوفيتي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية شجع هذه الأخيرة على إحكام سيطرتها على النظام الأمني العالمي وفق المعطيات التالية :

⁽³⁾ علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005) ، ص ص 56-57.

⁽¹⁾ Amina Hizia, Bougherara, op.cit, p.15 .

⁽²⁾ Robert Kagan , *one year after : a grand strategy for the west ?* , (survival ,2002,vol. ,44 ,n01) . pp,135-137

انظر : خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش حول الإستراتيجية الجديدة الأمريكية الذي ألقاه يوم 01- جوان-2002 بـ " ويست بونت " .

- معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لنظام دفاعي مستقل عنها و تظهر هته الحساسية الإستراتيجية بالدرجة الأولى إزاء دول أوروبا أين تتصدر فرنسا ، بخلفياتها الديبلوماسية الاستقلالية وطموحاتها الإقليمية ، رفض رهن أمنها الاستراتيجي مرتبطا " بالمظلة الأمريكية " (3).

- إعادة توجيه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من طابعها الشمولي إلى اطر إقليمية متباينة ، وذلك حسب طبيعة التقسيم الاستراتيجي الجديد لخريطة الانتشار الاستراتيجي الأمريكي في إطار ما يسمى بـ " إستراتيجية الدفاع الإقليمي " (1). و قد حددت هذه الإستراتيجية أولويات العقيدة الدفاعية الأمريكية في جانفي 1993 بإعطاء منظمة الحلف الأطلسي نفس الدور المحوري الذي كانت تؤديه في الخمسينيات للدفاع عن المصالح الغربية بعدم مباشر من مجلس تعاون الشمال الأطلسي و مجلس الأمن و التعاون الأوروبي (2).

- تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية لدول " الجنوب " ، وفق تصنيف ما يسمى " بالمخاطر " على النحو التالي:

1 - المناطق ذات المخاطر الكبرى - " Zones a Haut risque " وتشمل :

أ - الخليج العربي: كبؤرة التوتر للنزاعات الإستراتيجية بمستوى دولي، وقد تعاضمت الحساسية الإستراتيجية لهذه المنطقة منذ مطلع القرن الواحد والعشرون ب بروز " خطر الإرهاب الدولي " الذي تعني عند الولايات المتحدة الأمريكية " الجماعات الإسلامية الراديكالية المسلحة " .

ب - الدائرة الأوروبية : (الاتحاد السوفييتي سابقا) و المناطق الممتدة بين باكستان وتركيا و يعتبر زبغنيو بريجنسكي (Zibigniew Brezinski) أن السيطرة على كامل القارة الأوروبية توفر القاعدة الأساسية للسيطرة على العالم و تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة العالمية عبر نشر نفوذها و تمارس تأثيرا قويا على الدول التي تقع على الجوار الأوراسي (3).

2 - المناطق ذات المخاطر الضعيفة - Zones a risques faibles - وتشمل :

(3) في تقرير للبانثاغون حول " توجيهات خطط الدفاع " - كشفت عنه صحيفة " نيويورك تايمز - في مارس 1992 ، و الذي أثار جدلا كبيرا في أوروبا حول مفهوم النظام العالمي الجديد ، تم التأكيد فيه على " تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مركزها كقوة عظمى وحيدة في العالم ، وعلى ضرورة منع أوروبا و اليابان من التصدي للهيمنة الأمريكية ، و كذا التأكيد و تكريس دور منظمة الحلف الأطلسي في حماية المصالح الحيوية الأمريكية في أوروبا .
انظر :

Bruno Colson, *la stratégie américaine et l'Europe, economica* (Paris :et institut de stratégie comparée, 1997), p. 23.

(1) السيد أمين شلبي، *التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة* (القاهرة : دار عالم الكتب ط.1، 2001)، ص.14.

(2) Revue de *Défense Nationale*, Janvier 1998 .pp. 100-101.

(3) زبغنيو بريجنسكي ، *رقعة الشطرنج الكبرى : الأولوية الأمريكية و متطلباتها الإستراتيجية* (عمان : الدار الأهلية للنشر والتوزيع تر: أمل الشرقي، 1999)، ص. 53 .

أ - مناطق شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الإفريقية (الساحل الإفريقي) وتحاول الولايات المتحدة التدخل في هته المناطق عبر إبرام اتفاقيات أمنية ثنائية لمكافحة الإرهاب و إقامة قواعد عسكرية لكنها تلقى معارضة شديدة من الجزائر .

ب - منطقة جنوب شرق آسيا، حيث حسب التصور الأمريكي يكون التصادم فيه ذا طابع سياسي و الأداة العسكرية تبقى بمستوى ثانوي فقط.

- تقسيم مناطق النفوذ: تقسم الولايات المتحدة الأمريكية مناطق النفوذ الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة على الشكل التالي:

- منطقة شرق آسيا و المحيط الهادئ: تتميز بالوجود العسكري الأمريكي الدائم، و تدعمه بإقامة علاقات تحالف استراتيجي قوي مع اليابان مع ماتملكه من قوة جذب اقتصادي وتأكيد النظرة التي ترى أن مركز النقل انتقل من الأطلسي إلى المحيط الهادئ⁽¹⁾، كوريا الجنوبية و استراليا. تمثل الصين في هته المنطقة قوة إقليمية محورية في المنطقة و تلعب دورا أساسيا في إثارة المخاوف الإستراتيجية الأمريكية، وكذا كوريا الشمالية كونها تملك أسلحة الدمار الشامل الشيء الذي يهدد حلفاءها في المنطقة وكذا مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

- منطقة الشرق الأوسط و الخليج : حيث أن الهدف الرئيس للإستراتيجية الأمريكية في هته المنطقة هو حماية الحليف الرئيسي " إسرائيل " ، وكذا السيطرة على مصادر النفط في الخليج و حماية معابر نقله وتأمينها . و يبقى مصدر القلق الأمريكي في المنطقة هو التهديد الذي تمثله إيران و تهديدها لمصادر الطاقة في المنطقة و كذا علاقتها الوطيدة بالحركات الراديكالية و خطر النشاطات الإرهابية و ما تمثله من تهديد للأنظمة الحليفة و المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. و تعتبر المنطقة أيضا احد مصادر " الخطر " من احتمال امتلاك أسلحة الدمار الشامل، و تصنف إيران، سوريا ضمن هذه الدائرة بعد إزاحة " الخطر العراقي " الذي تم تبرير احتلاله بتهمة امتلاك أسلحة دمار شامل وتم احتلاله في مارس 2003.

- منطقة أمريكا اللاتينية و الكارييب : و تعني هته المنطقة خصوصية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية بحكم ارتباطها الجغرافي والتاريخي بالولايات المتحدة الأمريكية ، و تتفرد بها أي الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة المطلقة دون منازع .

-الانتشار الجديد للإستراتيجية العسكرية الأمريكية واهم ما يميز هذا الانتشار هو الخصائص التالية:

- الوجود العسكري المتقدم " Forward military presence " و ذلك بالاعتماد المباشر على الأسلحة التقليدية كقوة ردعية أساسية فاعلة في ظل " شلل " العامل الردعي للسلح النووي .

(1) علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط.1 ، 2005) ، ص. 76.

- انتهاج إستراتيجية " الرد السريع على الأزمات " " Crisis Response " التي تهدف أساسا إلى دعم الوجود العسكري المتقدم بإقامة قواعد عسكرية برية وبحرية يتم اللجوء إليها في حالة وقوع أزمات ، بشكل يسمح للقوات العسكرية المتواجدة بالرد السريع و الخاطف بقدر كبير من الفعالية في حالة نشوب أو اندلاع أي أزمة إقليمية تمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

- ضمان حد كبير من القدرات التكنولوجية، البشرية منها و العسكرية لإنشاء قوة جديدة لمواجهة أي احتمال لبروز تحالف إقليمي لقوى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية " غير ديمقراطية " و معادية للمصالح الحيوية الأمريكية⁽³⁾.

- التركيز على إستراتيجية الحماية الشاملة من الضربات المحدودة : G . P . L . S (Global Protection against Limited strikes) و يرى الجنرال " غوردن سوليفن " Gordon. R. Sullivan القائد العام للقوات العسكرية الأمريكية - أن البيئة الدولية للحرب الباردة المتميزة بالصراع الإيديولوجي الحاد بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي كانت بمثابة " الفضاء المستقر نسبيا وقابل للتوقع على عكس لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تتميز حسب تعبيره " بمجال نشيط غير مستقر و غير قابل للتوقع " ⁽¹⁾.

إعادة انتشار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

أفرزت أحداث 11 سبتمبر 2001 تعديلات واضحة في رسم خط أولويات الإستراتيجية الدولية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، من خلال بروز مفاهيم جديدة لـ " الخطر " و " التهديد " التي مصدرها حسب التصور الأمريكي " مجموعات راديكالية " ذات مظاهر مسلحة مستعدة لاستخدام أي نوع من أنواع سلاح الدمار الشامل أو الجزئي لضرب المصالح الغربية الحليفة و المصالح الحيوية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في كل نقاط العالم * .

وقد حدد الرئيس الأمريكي جورج . و . بوش في خطاب له حول إستراتيجية الأمن القومي⁽²⁾ مصدرين رئيسيين لـ " الخطر " خلال هذه المرحلة الإستراتيجية الجديدة:

1 - بروز مجموعات " راديكالية " ذات أبعاد دولية تتحرك بتعبيرات مسلحة.

" Just three days removed from these events ,Americans do not yet have the distance of history. But our responsibility to history clears: to answer these attacks and rid the world of evil .War has been waged against us by stealth and deceit and

(2) Amina Hizia Boughrara op .cit, p .17 .

(3) انظر : الخطاب الذي ألقاه باراك اوباما على مجلس الشيوخ بتاريخ 2006/03/06

(1) Ibid .p .18 .

(2) خطاب الرئيس الأمريكي جورج . و . بوش حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بتاريخ 01-06-2002 .

murder .This nation is peaceful, but fierce when stirred to anger .The conflict was begun on the timing and terms of others .It will end in a way, and at an hour choosing " (3)

2 - خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل و استخدامها من طرف دول " محور الشر " أو المجموعات الراديكالية المتطرفة غير المرتبطة بالدول .

ويحدد تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادر في سبتمبر National Security Strategy إستراتيجية جديدة تقوم على مبدأ توجيه " ضربات استباقية " Prémptive Strikes لكل "عدو محتمل و يملك أسلحة دمار شامل " .

"We must be prepared to stop rogue states and their terrorist clients before they are able to use weapons of mass destruction against United States and our allies and Friends" (1).

ويصنف هذا التقرير الخصوم المحتملين للولايات المتحدة الأمريكية إلى مجموعتين رئيسيتين :
- " المنظمات الإرهابية " ذات البعد العالمي. و يحث التقرير على تعزيز التحالف للقضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي و العمل على الوقاية من الهجمات الإرهابية المستهدفة للمصالح الأمريكية وحتى العمق الأمريكي أو الحلفاء الاستراتيجيين في جميع أنحاء العالم (2) .

- كل مجموعة إرهابية معادية تسعى لامتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، و يحث التقرير إلى " منع أي تهديد من أعداء الولايات المتحدة الأمريكية أو تهديد حلفائها بأي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل " (3).

وعلى هذا الأساس أصبحت تمثل نسبة ميزانية الدفاع 25% ارتفعت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية السنوية خلال عام 2002 (4) على ضوء إستراتيجية الدفاع الجديدة لمكافحة الإرهاب إلى ما

(3) the national security strategy of the United states of America , office op the president . Washington D.C.: the white house, September 2002, p .1

* بعد الضربات التي تعرضت لها أمريكا في 11 سبتمبر 2001 تبنى البيت الأبيض إستراتيجية استباقية وترجمتها) إستراتيجية الأمن القومي (2002)، و انطلقت في خريف 2001 بما يسمى بالهيمنة الشاملة وتوجيه ضربة خاطفة لأفغانستان وإسقاط حكم طالبان ومن بعده توجيه ضربة استباقية للعراق 2003 وإسقاط نظامه الحاكم .

(1) *The national security strategy of the United States of America 2002*, op. cit, p. 14.

(2) Ibid .P.15 .

(3) Nicole Gnesotto, *America ' s military stratégie after 11 septembre international politique*(SAE,2002). p 42 .

(4) برهان غليون وآخرون *المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة* (الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط . 5 ، 2005)، ص. 28 .

يقدر بـ : 379 مليار دولار سنويا و في عام 2007 إلي 451 مليار دولار⁽⁵⁾ و في عام 2009 قدرت بـ 537 مليار دولار، و تعادل ميزانية البننتاغون وحدها ثلاثة أضعاف إجمالي ميزانية دفاع 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي وفي 22 ديسمبر 2010 أعلن البيت الأبيض أن الرئيس باراك اوباما وقع على اكبر ميزانية دفاعية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية 626 مليار دولار⁽⁶⁾.
وكننتيجة لذلك يمكن أن نستخلص من خلال عرض الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة (بعد أحداث 11 سبتمبر) أن بيئة مرحلة ما بعد الحرب الباردة فسحت المجال لبروز نوعين من " التهديد الإقليمي " الذي يمس المصالح الحيوية الأمريكية*:

1- قوى إقليمية تملك القدرة على تهديد امن الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وتهديد مصادر الطاقة و خطوط الإمداد الأمريكية ، و يتجلى هذا " التهديد" في خطر انتشار أسلحة عسكرية غير تقليدية و الصواريخ الباليستية التي تحمل رؤوسا تقليدية في الشرق الأوسط (إيران) والأسلحة الباليستية التي تحمل رؤوسا نووية والتي تملكها كوريا الشمالية⁽¹⁾.
2- انتشار بؤر التوتر العرقية ، والدينية ، و الاثنية التي من شأنها تهديد القيم الديمقراطية الليبرالية ، و يطرح هنا دور صراع الحضارات في تغذية هذه التوترات و المخاوف الغربية لاسيما إزاء الحركات الإسلامية . و قد اخذ هذا " الخطر " بعدا اكبرا وجديدا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مع بروز العديد من التنظيمات الراديكالية التي تهدد حلفاء ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم⁽²⁾.

المطلب الثالث:

الإستراتيجية الدفاعية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة

تدخل سياسة الدفاع الفرنسية في إطار تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي ترجع ركائزها إلى فترة حكم الجنرال "شارل ديغول" و المحددة في النقاط التالية :
- تعزيز وعدم الدور العالمي للجمهورية الفرنسية على الساحة الدولية كقوة ذات امتداد تاريخي كبير حيث تعتبر عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي، و تتمتع بحق الفيتو و تتميز بمراكز متميزة

⁽⁵⁾ Bruno Tertrais, *la nouvelle stratégie américaine : de la dissuasion a la preemption*, France paris: (2007),p . 18.

⁽⁶⁾ انظر موقع: <http://www.globalsecurity.org/military/facility/centcom.htm> 2010/01/12
*تقوم الإستراتيجية الأمريكية على وجود 140 ألف جندي في الخليج العربي و لديها 1000 قاعدة عسكرية في أكثر من 130 دولة. واهم هته القواعد هي مخازن الطوارئ التي توجد بإسرائيل و 12 مجموعة من حاملات الطائرات في حالة تأهب عسكري و جميعها تقوم بأعمال الطواف الدوري في منطقة الخليج العربي.

⁽¹⁾ Bruno Colson, *la stratégie américaine de sécurité* (Washington : budgets, 2002), p . 23

⁽²⁾ العليان عبد الله ، *الإسلام والغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001* (بيروت : المركز الثقافي العربي ، ط 1 ، 2005)، ص .

في المؤسسات والمنظمات الدولية، و تملك فرنسا مصالح حيوية إقليمية و عالمية التي ورثتها عن العهد الاستعماري و تسعى للحفاظ عليه⁽³⁾.

- تدعيم أداة الردع النووي و تطويرها لتعزيز مبدأ الأمن الاستراتيجي الفرنسي ، و هو المبدأ الذي نص عليه و تم التأكيد عليه من خلال " الكتاب الأبيض " حول الدفاع . الأول من نوعه و الذي صدر في عام 1972 بمبادرة من وزير الدفاع الفرنسي آنذاك " ميشال دوبري " Michel (DEBRE) والذي يعتبر الوثيقة الرسمية والمرجعية الأساسية للسياسة الدفاعية الفرنسية، و تم التأكيد في ما بعد على هذا التوجه الاستراتيجي من خلال صدور الكتاب الأبيض الثاني " حول سياسة الدفاع الفرنسية" في مارس 1994 و الذي وضع اطر و أسس السياسة الدفاعية الفرنسية على امتداد 15 عاما⁽⁴⁾.

- التأكيد على مبدأ الاستقلال الوطني (الديغولية) فمنذ تولي ديغول الحكم 1958 ، قامت إستراتيجيته على محاولة التأكيد على نفوذ فرنسا⁽¹⁾ و توسيع أبعاد دورها الذي تقوم به في السياسة الدولية ككل . فمن ناحية سعى إلى الخروج بفرنسا من نطاق الهيمنة الثنائية التي مارسها القطبين العظميين. و من ناحية أخرى فقد دعى إلى التأكيد على الدور المستقل لأوروبا دوليا⁽²⁾.

وأقام الجنرال ديغول محور "باريس- بون"⁽³⁾ ودعى إلى إقامة قيادة ثلاثية للحلف الأطلسي نظم و م ا و فرنسا وبريطانيا و عارض فكرة مشروع القوة النووية متعددة الأطراف الذي اقترحه الولايات متحدة الأمريكية و اعتبره ديغول إلا هدفا من الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تعويق أي نمو نووي مستقل للدول الأوروبية، و قد بلغت حدة الخلاف بالقرار الذي اتخذه ديغول في مارس (آذار) 1966 بالانسحاب من القيادة العسكرية الموحدة لحلف الأطلسي إلا انه رغم هذا تحاول فرنسا التوفيق بين مبدأ الاستقلال الوطني و الدفاع عن القيم الغربية⁽⁴⁾.

(3) ليلي مرسى و احمد وهبان **حلف شمال الأطلسي العلاقات الأمريكية الاوروربية بين التحالف و المصلحة 1945-2000** (القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001)، ص. 155.

(4) Ministère de la défense, livre sur la défense, (Paris: la documentation française. 1994),p .48.

(1) الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1978، 1)، ص.25.

(2) إسماعيل صبري ، **الإستراتيجية و السياسة و الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية** (مؤسسة الأبحاث العربية ب س ن) ، ص.442.

(3) ليلي مرسى و احمد وهبان ، مرجع سابق ص 159.

(4) إسماعيل صبرية ، مرجع سابق . ص 443.

- إلا انه و مع انتهاء فترة الحرب الباردة حدث فراغ امني في المنطقة و برزت رهانات أمنية من نوع جديد ، كان على السياسة الدفاعية الفرنسية التأقلم معها ووضع ترتيبات جديدة للتعامل معها ، و التي تتمثل في " مخاطر" الاضطرابات السياسية والعرقية و الدينية والديمغرافية الأزمات الاقتصادية و الأمنية في المحيط المجاور لدول الجنوب الأوروبي وما يمثله " تهديد " انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة .

وحسب الخبراء الأمنيين الأوروبيين فان الدول الأوروبية(ستكون عرضة لضربات مباشرة مدمرة، ستكون في متناول دول معادية لفرنسا والمصالح الغربية مصدرها الشرق الأوسط) توافق واضعو أسس الإستراتيجية الدفاعية والأمنية في فرنسا على تحديد "محور استراتيجي يبدأ من الأطلسي إلى المحيط الهندي" حيث ستتزايد "مخاطر الأزمات الدولية الكبرى" في خلال السنوات الـ 15 المقبلة⁽⁵⁾.

ويختلف التصور الفرنسي عن الأمريكي الذي يراهن في إستراتيجية ردع "الخطر" حول احتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل على الدرع الواقي من الصواريخ، و قد دأب الرئيس جورج واكر بوش حملة من أجل إقناع الحلفاء بجدواها⁽¹⁾. فان الفهم الفرنسي للمبادرة الأمريكية على العكس تماما فالطرف الفرنسي يرى في الخطوة الأمريكية خطوة عدوانية تزيد من خطر وحدة التصعيد الاستراتيجي و السباق نحو التسلح ، ولقد أثار هذا المشروع حفيظة روسيا التي عارضته بشدة* ، و تفضل فرنسا انتهاج إستراتيجية وقائية بتغليب سياسة الحوار واحتواء الأزمات .

وكنتيجة للتغيرات الإستراتيجية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و عملا على تعزيز دورها العالمي موازاة مع ضرورة ترشيد النفقات مع المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد الفرنسي ، اضطرت فرنسا إلى محاولة إيجاد بدائل مكملة لإستراتيجيتها الدولية متمثلة في النقاط التالية :

- إنشاء قوة عسكرية دفاعية مستقلة عن حلف الناتو وهته القوة الأوروبية انشاة بمبادرة من طرف الرئيس الفرنسي " فرانسوا ميتران " و تتكون هته القوة من أربع جنسيات لدول أوروبية :

(5) جورج ساسين، " الإرهاب يتصدر الإستراتيجية الفرنسية "، "جريدة البلد" ، ع 1705 (2008-11-5)، ص.18.

(1) Francios Valentin, *regards sur la politique de défense de la France de 1958 a Nos jours*, (Paris : fondation pour les études de défense , la documentation française , 1995), pp 135-136 .
* يثير مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في كل من بولندا و جمهورية التشيك حفيظة روسيا ، حيث ترى انه موجه لها وليس كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية انه موجه للدول المارقة (كوريا الشمالية / إيران) يأتي هذا خاصة ببعدها توسع حلف الناتو إلى الحدود الروسية (التخوم) .

- 1- جهاز "CORPS" الأوروبي للقوات البرية الذي تم إنشاؤه عام 1992 .
 - 2- القوات الأوروبية للتدخل السريع " EUROFOR " .
 - 3- القوة البحرية الأوروبية "EUROMAROF" .
 - 4- المجموعة الجوية الفرنسية-البريطانية التي انشأت عام 1995 .
- هته القوات كلها تحت تصرف الاتحاد الأوروبي و هي محاولات أوروبية للمضي قدما نحو إقامة عقيدة دفاعية أوروبية مشتركة (2) .
- إعلان فرنسا " 5 ديسمبر 1995 " عن استرجاع عضويتها في اللجنة العسكرية لمنظمة الحلف الأطلسي ببروكسل ، على الرغم من هته المبادرة الفرنسية أحادية الجانب إلا أن التقارب الاستراتيجي الامريكو- فرنسي غير كاف لكي تضطلع فرنسا بدور فعال ومؤشر على الأقل مقارنة بوضع الدول الأوروبية الأخرى في الحلف . وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا غير ممثلة إلى حد الآن في القيادة العامة الدولية والأمانة العامة للحلف الأطلسي، و لم تثمر مفاوضات 1996 لمنح الدول الأوروبية مسؤوليات اكبر في حلف الناتو أية نتائج (3) .
- على هذا الأساس يبدو أن الإستراتيجية الدفاعية الفرنسية لا تخرج عن المظلة الأمريكية فهي تحاول تكريس مبدأ الاستقلال الوطني والمضي بأوروبا إلى المزيد من الاستقلالية عن المظلة الأمريكية في شتى المجالات إلا أن هته الخطوات تواجه صعوبات وعوائق ليس فقط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بل حتى في البيت الأوروبي نفسه .

(2) Marie-Christine Kessler, *la politique étranger de la France , acteur et processus , presses de la sciences politique* ,(Paris : 1999), pp .170.171 .

(3) Ibid . p 172 .

المبحث الثاني

الإستراتيجية الأمريكية و الفرنسية في حوض البحر المتوسط بعد الحرب الباردة

تتناول الدراسة في هذا المبحث الرؤية الإستراتيجية الجديدة الفرنسية و الأمريكية تجاه حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، باعتباره أي (حوض المتوسط) حلقة جيواستراتيجية المحورية لمنطقة المغرب العربي ، حيث تشكل المنطقة المتوسطة الفضاء الاستراتيجي المشترك و محور تفاعل علاقات هته الدول مع كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية .

حيث قسمت الدراسة هذا المبحث إلى أربعة مطالب ، الأول تناول المعطيات الإستراتيجية الجديدة لحوض البحر المتوسط بعد الحرب الباردة و الثاني المنظار الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية لحوض المتوسط بعد الحرب الباردة ، و المطلب الثالث درس التوجهات المتوسطة للإستراتيجية الفرنسية بعد الحرب الباردة ، وأخيرا المطلب الرابع كمحصلة من خلاله

تم تحديد مجالات التكامل والتصادم الاستراتيجي الامريكو-فرنسي (الأوروبي) في حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة .

المطلب الأول

المعطيات الإستراتيجية الجديدة في حوض البحر المتوسط

لقد ساهم المنظار الاستراتيجي الموسع للولايات المتحدة الأمريكية و دول جنوب أوروبا إزاء المجموعات الإقليمية المترابطة في شمال إفريقيا غربا إلى الشرق الأوسط و الخليج العربي شرقا في تكريس البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ، مما أعطى لحوض البحر المتوسط أهمية إستراتيجية متزايدة رغم تفكك الاتحاد السوفييتي و اختلال التوازن الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾

ويعتبر مسار إعادة انتشار القوات العسكرية ، الذي شهدته منطقة البحر المتوسط منذ بداية التسعينات ، احد أهم مظاهر إعادة توزيع الأدوار الإستراتيجية على الساحة الدولية عموما و السيطرة على نقاط النفوذ في المنطقة بشكل خاص⁽²⁾.

و قد شهد حوض البحر المتوسط في هته المرحلة الحساسة حدثين محوريين مؤثرين في الساحة الدولية كان لهما اثر بارز على " الخارطة الإستراتيجية " للمنطقة المغاربية .

- انهيار الاتحاد السوفييتي والذي افرز نهاية القطبية الثنائية و كرس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على العالم.

- حرب الخليج الثانية (1990-1991) و التي كرست من جهة أخرى تفكك و تناثر العالم

- العربي الذي فقد هو كذلك داعما استراتيجيا في المنطقة⁽³⁾.

وإذا كان التوازن الاستراتيجي الذي فرضته البحرية السوفييتية على الأسطول السادس الأمريكي في فترة الحرب الباردة جعل حوض البحر المتوسط حوضا مغلقا و مستقرا ، فان المعطيات الإستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة فتحت مجالا أوسع لتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، حيث أن حسمها لحرب الخليج الثانية شجعها على إنشاء مبادرات إستراتيجية مع دول حوض المتوسط .

كانت الضفة الجنوبية لمنظمة الحلف الأطلسي تنقسم إلى قطاعين " غربي " تشكل فيه إيطاليا الحلقة الأساسية و قطاع " شرقي " يرتكز أساسا على تركيا⁽¹⁾ ، و مع انهيار الاتحاد السوفييتي

(1) Hatem Bensalem : *les nouvelle données stratégiques en méditerranée sécurité et coopération*(paris : fondation pour les études de défense nationale FEDN 2006) , p .192.

(2) Ibid. p. 197.

(3) Ibid. p. 199.

(1) وليم اشعيا، " الصراع في آسيا الوسطى يفرض تغيرا في الحسابات و يتجه نحو تحالفات جديدة،" جريدة الشرق الأوسط لندن : ع 8458 ، 2002 ، ص. 16.

وتفكك حلف " وارسو " بدا التحول في الاهتمام التركي يتحول تدريجيا نحو الجمهوريات المستقلة لآسيا الوسطى على حساب الاهتمام بأوروبا وحوض المتوسط .

وتعود أهمية تركيا إلى العامل الثقافي المشترك بينها وبين معظم تلك الدول وكان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى قد أعاد إلى تركيا مكانتها الإستراتيجية بعد أن فقدت تلك الأهمية مع انهيار الاتحاد السوفييتي ، و برزت مكانتها لدى أميركا والغرب بعد الحادي عشر من سبتمبر بسبب علاقاتها التاريخية واللغوية والدينية مع دول آسيا الوسطى وإمكانية استخدامها للترويج حول النموذج الغربي وتبنى نظام الاقتصاد الحر والديمقراطية (2).

أما في الجهة الشرقية، فيعتبر الشرق الأوسط الحلقة الإستراتيجية الثانية، فإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لموارده النفطية ، فهو يشكل إلى جانب قناة السويس منطقة إستراتيجية هامة للغاية كمنفذ على المحيط الهندي . حيث يشترك الشرق الأوسط مع الحوض المتوسط في سواحل بحرية طويلة ، كما يعتبر أي حوض المتوسط بؤرة صراع شرق-أوسطي هو الأكثر صدامية في الحوض المتوسطي . ولقد وسعت حرب الخليج في " المجال الاستراتيجي للشرق الأوسط ليمتد إلى غاية آسيا الوسطى .

ولقد شهد القطاع الغربي لحوض البحر الأبيض المتوسط تصنيفا استراتيجيا جديدا مع نهاية الحرب الباردة ، حيث حرصت دول الجنوب الأوروبي على محاولة ملا الفراغ الاستراتيجي السوفييتي ، هذا رغم بقاء الأسطول البحري - الاسكودرا (الروسي الأوكراني) في عرض البحر المتوسط ، هذا من جهة ومن جهة أخرى حرصت على بناء جسور تواصل إستراتيجية وأمنية مع دول جنوب المتوسط والمقصود - دول المغرب العربي - (3).

حيث و بعد أن كانت تعاني من موقع استراتيجي ثانوي ، بدا مركزها السياسي و العسكري يتدعم في ظل الاهتمام المتزايد من طرف القوة العالمية المهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية مع الاهتمام الأوروبي وخاصة من طرف دول الجنوب الأوروبي ، مما أعطى لهذا الاهتمام المتزايد بعدا تنافسيا جديدا بين القوى الدولية للتحكم وإعادة ترتيب الأوراق الإستراتيجية في المنطقة للتحكم في الحوض المتوسط(1).

وقد زاد هذا التقسيم الاستراتيجي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من تكريس تقسيم " المجال المتوسطي " من إطار (شرق-غرب) إلى رهانات جديدة بمؤشرات صراعية (شمال-جنوب) كما شهدت أوروبا بعد تفكك المعسكر السوفييتي حالة من التراضي الاستراتيجي حول تقسيم مناطق النفوذ

(2) نفس المرجع ص 17.

(3) Hatem ben Salem, *Le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen in études internationales* (Tunis No. 40, 3/ 1991), pp. 95-97.

(1) Hatem ben Salem " *les nouvelle données stratégiques en méditerranée* " op. cit. p 200.

، فألمانيا تتجه نحو دعم تواجدها في تعاملها مع دول أوروبا الشرقية* ، في حين تتجه كل من فرنسا و إيطاليا و اسبانيا لتكريس تمركزها الاستراتيجي في الحوض الغربي للبحر المتوسط (2).

المطلب الثاني

المنظور الاستراتيجي الأمريكي لحوض المتوسط

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة تراجعا في عوامل الصراع والتنافس الاستراتيجي الأمريكي - السوفييتي في الحوض المتوسطي منذ بداية فترة التسعينات ، إلا أن " المجال المتوسطي " ظل يشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إستراتيجيتها إلى الحفاظ على علاقات طيبة ومستقرة مع دول المنطقة ، بذلك لتضمن الحد الأقصى الضامن لمصالحها الإستراتيجية و الاقتصادية المترابطة بين " المجال الأطلسي " و " الحوض المتوسطي " إلى غاية الخليج العربي إلى " آسيا الوسطى " وهي عبارة عن حلقات إستراتيجية متواصلة ومترابطة يشكل فيها حوض البحر المتوسط همزة وصل إستراتيجية حيوية ذات أهمية بالغة (3).

إن تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بهذا الحوض المائي وهما :

1- تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط.

2- تعزيز القدرات الاستطلاعية والهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيدا للهيمنة على مياهاها وبقدر تعلق الأمر بمسألة الانتشار الأمريكي والإستراتيجية الأمريكية في الشرق المتوسط (1)، يمكن ملاحظة النشاط الأمريكي الذي انبثق عنه إنعاش الروابط الأمريكية مع دول في شمال المتوسط مثل ألبانيا وكرواتيا وسلوفينيا، والاهم من ذلك هو نجاح الولايات المتحدة في عقد اتفاقيتين دفاعيتين مع كل من رومانيا وبلغاريا، وبغض النظر عن فحوى الاتفاقيتين فإن ذلك يعد مؤشرا واضحا على تعزيز القدرات الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط (2).

* تعتبر عودة ألمانيا على الساحة الأوروبية والدولية إعادة إحياء مكانة ألمانيا كمحرك أساسي للتطور الأوروبي ينعكس بشكل أساسي على فرنسا حيث تقع ألمانيا وسط مجموعة من الدول ذات أهمية كبيرة و بالتالي ترمى ألمانيا بكل قوتها الاقتصادي والسياسي في الجهة الشرقية بدون المساس بمكانتها و مصالحها غربا .

(2) اناتولي اوتكين ، *الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي وعشرين* (القاهرة : مطابع المجلس الأعلى للآثار تر أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي ، ط.1، 2003)، ص. 152.

(3) شفيق المصري ، " الأطلسي والمعادلات الجديدة ، " *مجلة شؤون الأوسط* ، ع .82 (أفريل 1999)، ص . 17 .

(1) F.Stephen Larreebe,Green jarroldd, Iam lesser Zanini, *Nato's Mediterranean initiative: copporation,1999*.(policy issues and dilemmas, Rand),pp.1-2

(2) Walled Mahmood Ahmed *The U.S. Strategy In Mediterranean Sea Regional*(Studies

فالمهام الأمنية الجديدة التي أسندت إلى الأسطول السادس، كما أوضحتها وزارة الدفاع الأمريكية، أكبر بكثير من المهام التي أوكلت إليه في فترة الحرب الباردة حيث كانت مهامه الأمنية والعسكرية السابقة تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفييتية والتجسس على الغواصات السوفييتية التي تعبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية، وأولها استمرارية تدفق النفط من منطقة.

(الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر وبأسعار معقولة)⁽³⁾

ويعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط إحدى الحلقات الأساسية للمنظار الجيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية الممتد من يوغسلافيا (سابقا) شمالا إلى الزائير ليبيريا ورواندا جنوبا⁽⁴⁾ فالبحر المتوسط هو بمثابة حلقة تلاقي أو محور تلاقي وانطلاق الإستراتيجية الأمريكية في كل من جنوب أوروبا ، الشرق الأوسط ، الخليج العربي ، و المغرب العربي وصولا إلى منطقة جنوب الصحراء التي تحظى باهتمام كبير في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة والتي أصبحت تعرف بـ " الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب ."

كما يعتبر حوض المتوسط محطة انطلاق التدخلات العسكرية الأمريكية في إطار الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة المعروفة منذ منتصف التسعينات بـ "المجال المتوسطي الموسع" . وقد تضاعف الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة البحر المتوسط بعد تحولات 11 سبتمبر 2001 ، حيث يعتبر الأمريكيون شريط حوض البحر المتوسط المتواصل استراتيجيا بين شمال إفريقيا غربا و الشرق الأوسط شرقا ، نقطة مراقبة متحركة لأي نشاط أو "تهديد" محتمل من "الجماعات المسلحة" على المصالح الأمريكية في دول المنطقة وعلى جنوب أوروبا .

ويبقى مفهوم كل من "التهديد" و "الخطر" بالنسبة للمنظور الأمني الاستراتيجي الأمريكي في حوض المتوسط مرتبطين بدول جنوب المتوسط باعتبارها مصدرا لتهديد و الخطر على المصالح الأمريكية وحلفائها⁽¹⁾، فيما يتعلق بالدول المعادية أو ما يعرف بـ "الدول المارقة" - ROGUE STATES - التي تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل حسب التصور الأمريكي ، أو المجموعات

Centre Mosul University Library and Archives Baghdad2008) pp 21-25.

⁽³⁾ Paul Marie De La Gorce "Washington et la maîtrise de monde" ,*Monde diplomatique*, Paris, (Avril, 1992),P14.

⁽⁴⁾ Samir. Bedar *dialogue sécuritaire entre les deux rives, in .Dossier : vers un Maghreb américain* , (arabes: 1999) , p 39 .

⁽¹⁾ عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي* (القاهرة : المكتبة العصرية ، ط ، 1 2004)، ص .115.

الراديكالية الإسلامية ذات التعبيرات المسلحة وقد أكدت الولايات المتحدة اعتمادها على حركة الأسطول السادس في حوض المتوسط غربا وشرقا للإبقاء على هيمنتها الإستراتيجية في المنطقة تحت إطار إستراتيجية منظمة الحلف الأطلسي⁽²⁾

و يبدو من خلال هذا العرض اعتماد المنظور الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة البحر المتوسط على منطلقات " الأمن الثقيل " - HARD SECURITY - والذي يعتمد على الجانب الأمني العسكري و التعامل مع مفهومي " الخطر " و التهديد " بمنظور الأداة الأمنية العسكرية .

المطلب الثالث

التوجهات المتوسطة للإستراتيجية الفرنسية

ترجع بدايات - التوجه المتوسطي - للمنظار الاستراتيجي الفرنسي إلى منتصف الثمانينات حيث دافع الرئيس " فرانسوا ميثيران " في خطاب له بالرباط 27-جانفي-1987⁽³⁾ على مبدأ إقامة ندوة غربية متوسطة تضم دول شمال و جنوب غرب حوض البحر المتوسط لبعث شراكة منتظمة ودائمة بين دول جنوب أوروبا (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا) و دول من المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) وهو مفهوم محدد أساسا لـ : " غرب حوض المتوسط " كما طرحه ميثيران في معادلة (3+3) التي تنطلق من خلفيات فرانكفونية بحتة بحكم الروابط التاريخية الاستعمارية التي جمعتها بالدول المغاربية الثلاثة⁽⁴⁾

وقد تلى هذا الطرح الفرنسي مبادرة ايطالية للشراكة بمعادلة (5+4) بانضمام البرتغال من الجانب الأوروبي وليبيا و موريتانيا من الجانب المغاربي ، و كان اجتماع روما 1990 ثم انضمام مالطا الى مسار (5+5) في اجتماع الجزائر (26-27- أكتوبر 1991)⁽⁵⁾، حيث برز مؤشر خلفيات التنافس الفرنسي _ الايطالي في المنطقة .

وبعد حرب الخليج (1990-1991) لجأت فرنسا إلى انتهاز "إستراتيجية متوسطة موسعة " نحو الشرق ، بإدراج كل من " الأردن ، وإسرائيل والسلطة الفلسطينية " في الفضاء المتوسطي كمبادرة موازية لمسار المفاوضات في الشرق الأوسط و الذي شهد محاولة تنشيط عام 1993 . ويمكن إدراج هذا الطرح الأوروبي الجديد ضمن إطار المنافسة الجديدة بين فرنسا ، التي باشرت منذ بداية التسعينات في عملية انتشار جديد لسياستها العربية ، و الولايات المتحدة الأمريكية التي راهنت على مشروع " الفضاء شرق أوسطي - شمال إفريقي المعروف بمبادرة " Mena " ⁽¹⁾.

⁽²⁾ نفس المرجع ، ص 116.

⁽³⁾ Hayet CHergui, *Maghreb et machrek dans la politique étrangère de la France depuis la guerre du golf* , le banquet . No 11 , 2 eme semestre (paris: 1997) , p . 53 .

⁽⁴⁾ Samir Bedar., op. Cit., pp 41-43 .

⁽⁵⁾ Hayet CHergui, op.cit., p 58 .

⁽¹⁾ Hayet CHergui, *la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership*, (paris l' harmattan 1997), pp 95-96.

وقد انتهج الرئيس الفرنسي جاك شيراك في منتصف التسعينات ' ابتداء من عام 1995 - نفس التوجه المتوسطي للإستراتيجية الفرنسية مؤكدا بقوله " بعد أن حطمت أوروبا جدارا في الشرق يجب عليها مستقبلا ان تبني جسرا في الجنوب " (2) ، و كان هذا التوجه قد تأكد في المشاركة القوية و الفعالة لفرنسا في الندوة الاورومتوسطية ببرشلونة في نوفمبر 1995 * .

ولقد لعبت مجموعة من العوامل دورا أساسيا في تحفيز التوجه الفرنسي المتزايد للحرص على التكفل بالبعد الأمني الاستراتيجي في المنطقة المتوسطية ، منها :

- مخلفات حرب الخليج (1990-1991) التي كرسست الانفراد الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة .
- تفجر الأزمة الجزائرية منذ جانفي 1992 و التخوف من انتقال أثارها إلى الساحة الفرنسية امنيا وسياسيا (3).

وكان لتسارع هذه الأحداث اثر مباشر في تعجيل فرنسا لبعث مبادرة لمعاهدة أمنية بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط في جويلية 1995 (4).
أما المبادرة الثانية لفرنسا في هذا الاتجاه فتمثلت في المطالبة بإقامة قيادة أوروبية مشتركة لقوات الحلف الأطلسي المنتشرة في البحر المتوسط ن وهي المبادرة التي لقيت رفضا مطلقا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية (5) .

وبالنسبة لفرنسا فان البعد الإقليمي المتوسطي يشكل بديلا استراتيجيا ناجعا للإطار التقليدي من العلاقات الثنائية التي لقيت فرنسا صعوبات في إدارتها مع دول المغرب العربي بسبب الإرث التاريخي من جهة - خاصة مع الجزائر - ، والصعوبات التي واجهتها فرنسا لتحقيق التوازن بين الدول المغربية ذاتها من جهة أخرى .

كما راهنت فرنسا على إعداد سياسة متوسطة تنفرد فيها بدور ريادي ، لتعزيز موقعها التفاوضي مع الشريك الألماني المنافس لها في الفضاء الأوروبي ، وإذا كانت ألمانيا تتصدر مسار الشراكة الأوروبية مع دول أوروبا الشرقية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، فان اهتمام فرنسا بالشراكة الاورو-متوسطية كان يحمل خلفية محاولة فرنسا تحقيق التوازن في محور "بون-باريس".

(2) جزء من الخطاب الذي القاه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في القاهرة يوم 08 افريل 1996.

* ضمت هذه الندوة المتوسطية وزراء خارجية 15 دولة من الاتحاد الأوروبية و 11 دولة من جنوب المتوسط وسميت بندوة برشلونة .

(3) Hayet Chergui, *la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership*, op. cit. P. 98.

(4) محمد نصر مهنا *العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة* (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2006) ،ص.

(5) Victor Manceron, *la nouvelle politique arabe de jaques Chirac ou l'art du paradoxe*, (paris: relations internationales et stratégiques. No. 25 printemps 1997) pp 110 - 111.

وفي إطار هذا التوجه المتوسطي الجديد أعادت الإستراتيجية الفرنسية الشاملة في بداية عهد الرئيس جاك شيراك عام 1995⁽¹⁾، توجيه اهتمامها نحو محورين لساستها العربية المتوسطية الجديدة وهما المغرب كنقطة ارتكاز في محيط (المغرب العربي) لا سيما في ظل تراجع سياستها في الجزائر خلال أزمة التسعينات و لبنان في الشرق الأوسط بحكم السوابق التاريخية للبلدين .

الرهانات الإستراتيجية الفرنسية في حوض البحر المتوسط :

كان لنهاية الحرب الباردة اثر عميق في تغيير الحسابات السياسية و الإستراتيجية للسياسة الفرنسية في المنطقة ، إذ إن احتفاظ فرنسا بمصالحها التقليدية الموروثة عن العهد الاستعماري في دول المغرب العربي - شمال إفريقيا سابقا - وبالتحديد الجزائر ، المغرب و تونس ، كان يندرج ضمن الإستراتيجية الغربية لمواجهة النفوذ السوفييتي في البحر المتوسط .

وفي ظل الوجود الفرنسي في البحر المتوسط ، ينضوي في سياق الإستراتيجية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ضمن منظار توزيع الأدوار بين القوى الغربية رغم حرص فرنسا على الاحتفاظ بهامش من الاستقلالية الإستراتيجية و الأمنية عن " المظلة الأمريكية " ، كما يتجلى ذلك في الحساسيات الإستراتيجية للبلدين داخل منظمة الحلف الأطلسي⁽²⁾ .

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة ازدادت أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لفرنسا من منظار بروز رهانات إستراتيجية جديدة خلفت رهان مواجهة " الخطر الشيوعي " ، و الحرص على ضمان توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي في المنطقة حيث ظهرت مفاهيم جديدة لـ " خطر " و " فرص " التقارب الجغرافي مع دول جنوب البحر المتوسط و دول شمال إفريقيا تحديدا⁽³⁾

وقد دفع هذا التطور الجوهري في المنظار الاستراتيجي الإقليمي لدول البحر المتوسط ، بدول الشمال على غرار فرنسا إلى تحديد مفاهيم جديدة للأمن ، " الخطر " و " التهديد " و التي يمكن حصرها في الرهانات التالية :

- الحد من السيطرة الإستراتيجية الأمريكية على الحوض الغربي للبحر المتوسط و توفير شروط "المشاركة الإستراتيجية " لدول جنوب غرب أوروبا - فرنسا، اسبانيا، وإيطاليا- في ضمان امن واستقرار المنطقة .

(1) ناظم الجاسور عبد الواحد ، " الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر : أبعاده الإقليمية و الدولية، " *المستقبل العربي* ، ع . 202 (ديسمبر 1995) ، ص 56 .

(2) Jean Marie Viriot, *L'autonomie, clé de voûte d'une véritable défense européenne* (paris défense national, février 2001), pp. 35-44 .

(3) Remy Leveau, *La France, L'Europe et la méditerranée : un espace a construire, politique étrangère*, 4/2000, p. 36.

- العامل الديمغرافي : إذ أن مجموع سكن شمال إفريقيا من (مصر إلى موريتانيا) ارتفع من 90 عام 1980 إلى 153 مليون عام 2000 و هو مرشح لبلوغ عتبة 241 مليون نسمة عام 2025. و يعتبر عامل التوازن الديمغرافي وما يفرزه من مشاكل البطالة والهجرة ، مصدر قلق لدول شمال حوض المتوسط حول مستقبل أمنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي و حتى الثقافي في حالة بروز منحى حاد للهجرة التدريجية أو الشاملة من الجنوب نحو دول الشمال المتوسطي نتيجة أي اضطراب ظرفي أو مزمن محتمل في دول شمال إفريقيا⁽¹⁾.

- خطر احتمال بروز قوة معادية للنموذج الغربي في جنوب المتوسط :
وقد أدرج الخبراء الفرنسيون " التهديد " الذي يشكله احتمال صعود تيار إسلامي راديكالي " للسلطة ضمن هذا المنظار الاستراتيجي ، مما قد يكون له اثر على زعزعة الاستقرار في كامل المنطقة الجنوبية للمتوسط ، ويهدد استقرار دول الشمال بحكم " الجسور البشرية " التي يقيمها عامل الهجرة* وتواجد الجالية المغاربية في فرنسا حيث يفوق عددها 3 ملايين سنة 1996⁽²⁾.

- "خطر" انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى دول حوض جنوب المتوسط ، و الذي يتصاعد في ظل التطور التكنولوجي الاستراتيجي الذي يجعل من التقارب الجغرافي عاملا مهددا لأمن دول أوروبا الجنوبية في حال بروز علاقات صراعية بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر المتوسط.

- خطر بروز توتر إقليمي (جنوب - جنوب) بين دول المنطقة في جنوب المتوسط وما قد ينجر عنه من تدفق الهجرة نحو الشمال ومن ثمة تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول الجنوبية من أوروبا⁽³⁾.

وكنتيجة لهذه العوامل التي تجمع وفق المنظار الاستراتيجي الفرنسي - بين عنصر "الخطر" الناجم عن آثار الاضطرابات المحتملة في الضفة الجنوبية على استقرار " الشمال " ، و " التهديد " المحتمل من "قوى معادية " مصدرها دول شمال المتوسط ، فان هاجس اللااستقرار " الأمني والاستراتيجي والاقتصادي و الديمغرافي ، ازداد حدة لدى الفرنسيين بحكم قنوات الاتصال التاريخية والجغرافية متعددة الأبعاد التي تميز علاقاتهم بشعوب و دول جنوب المتوسط (الجزائر،المغرب،

(1) Marc BONNEFOUS, *reflexions sur une politique arabe* (paris défense nationale' Aout-septembre 1998) , pp 44-47.

* أعلنت فرنسا على لسان وزيرها للدفاع عن مشروع مغاربي أوروبي للشؤون الأمنية، وقال جون ماري بوكل في تونس أن بلاده تبحث عن إمكانية إقامة مركز أوروبي-مغاربي يعنى بالشؤون الأمنية والدفاعية، لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة انظر : التفاصيل <http://www.sawt-alahrar.net>

2010/11/20

(2) Robin Laird, *France, Islam and the Chirac presidency : strategic choices and the decision - making framework* (European security, summer No.2 1996), pp 219 – 221.

(3) Op ,Cit. p .225.

تونس) مما يفسر اختلاف الرؤى الإستراتيجية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه المنطقة (1).

ومع ذلك يبقى هذا المنظور الاستراتيجي من دول جنوب أوروبا إزاء دول جنوب حوض البحر المتوسط مبالغ فيه ، بحكم أن هذه " التهديدات " الافتراضية المحتملة من الجنوب يقابلها اختلال في التوازن الاستراتيجي بشكل كبير وحققي لصالح دول شمال المتوسط على حساب دول جنوب المتوسط(2)

فرنسا والحوار الاورومتوسطي :

حرصت فرنسا بعد حرب الخليج الثانية (1990-1991) على الإسراع بتجسيد رهانات " الحوار-الاورومتوسطي " للحيلولة دون اتساع دائرة الهيمنة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت معززة بعد انتهاء الحرب الباردة و ما أفرزته من تأثيرات واعدة رسم خارطة المنطقة بالشكل الذي ينسجم وتوجهات السياسة الأمريكية المستقبلية في المنطقة (3).

وقد عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى إضفاء الإطار المتوسطي على سياستها العربية الجديدة بإقحام أطراف أوروبية جديدة في فضاء مشترك يغطي لفرنسا عجزها من حيث وسائل الانتشار " الاقتصادية والعسكرية والسياسية " و يسمح لها في نفس الوقت بالاستفادة من أداء دور المراقبة والاقتراح وصناعة القرار الجماعي الأوروبي في اتجاه خدمة أهدافها الإستراتيجية وهو ما يتجلى أيضا في تحول الدبلوماسية الفرنسية في بداية التسعينات إلى توظيف إطار السياسة الأوروبية في إدارة علاقاتها مع دول جنوب المتوسط(4).

ومع بداية التسعينات شكلت التحديات الأمنية احد المحاور الأساسية والرئيسية للتعاون الاورو-متوسطي ، الذي بادرت به دول جنوب أوروبا الغربية " فرنسا، إيطاليا، اسبانيا " وبحكم التركيبة الجيو-إستراتيجية المعقدة للفضاء المتوسطي الذي يشمل دولا ومجالات غير متوسطة ، فان متطلبات التعاون الأمني كما طرحها الأوروبيون جاءت استجابة لاحتواء آثار بؤر التوتر التي عرفتها عدة مناطق متوسطة ، أو تربطها بها " جسور إستراتيجية " (1) سواء على المستوى العسكري

(1) Remy Leveau, op.cit., pp. 30-32 .

(2) Ibid., p. 35.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2007)، ص . 156 .

(4) Morisse Schilbach Melanie, *l'Europe et la question algérienne, vers une européanisation de la politique algérienne de la France*, (Paris: PUF, 1999), p 141 .

المباشر أو ما يتعلق بالاضطرابات الناجمة عن التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في دول جنوب المتوسط (2).

و يمكن حصر هته البؤر فيما يلي :

- حرب الخليج (1990-1991) التي رغم الحسم السريع لدول " الحلفاء " لها تحت القيادة الأمريكية ، فان موجة المعارضة الشعبية لمسار تدمير القوى الغربية للعراق * كقوة إقليمية عربية محورية في المنطقة دفعت كل من الأمريكيين والأوروبيين إلى الإسراع لمحاولة احتواء التوجه الجماهيري العدائي والغاضب على الرغم من قمع وعدم مسايرة الأنظمة السياسية له ، من خلال مباشرة حوار استراتيجي امني مع دول جنوب حوض البحر المتوسط (3).

- التعثرات المتكررة لمسار السلام في الشرق الأوسط ، ومخاطر التصعيد في المنطقة ، لا سيما بعد حالة الإحباط و التمزق التي وصلت إليها الساحة العربية من جراء حرب الخليج الثانية .

- قلق دول جنوب أوروبا من تطورات الوضع في الجزائر بعد أزمة جانفي 1992 ، وما أثارته من مخاوف النزوح الديمغرافي المكثف من " الجنوب " نحو " الشمال " ، هذا من جهة من جهة أخرى مخاوف انتقال عدوى اللااستقرار السياسي إلى الدول المغاربية الأخرى ، لا سيما المغرب وتونس اللذين راهنت عليهما الدول الغربية ومازالت تراهن عليهما في تطبيق إستراتيجيته بالمنطقة أثناء فترة الحرب الباردة و مابعدها .

وعلى الرغم من تعثر مبادرة "ندوة الأمن والتعاون المتوسطي" (C . S . C . M) التي كانت من اقتراح ايطالي اسباني في 24 سبتمبر 1990 ، والتي تستمد فلسفتها الإستراتيجية من تجربة مجلس الأمن والتعاون الأوروبي (C . S . C . E) (4) إلا أن مسار ندوة برشلونة الذي انطلق في نوفمبر 1995 جعل من الإطار الأمني الاستراتيجي احد منطلقاته لتحقيق وتطبيق الشراكة الاورومتوسطية .

(1) Ibid., p. 144 .

(2) Roberto Albinot, *la sécurité militaire en méditerranée occidentale. In européens et maghrébins, une solidarité obligée.* (paris : Karthala 1993) , p. 56 .

* يتزايد تعلق الولايات المتحدة الأمريكية يوما بعد يوم بوارداتها من البترول التي كانت تمثل 30 / و المفروض أن تمثل 70 / من استهلاكها للطاقة منذ الآن وحتى عام 2020 هذا مع انخفاض معدل إنتاجها إلى 38 بالمائة خلال 30 عاما السابقة

(3) سعيد اللاوندي، *أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة* (القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ط . 2 ، 2004) ، ص . 10 .

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور مرجع سابق، ص . 66 .

ويعبر عن هـذا الانشغـال الخبير الاستراتيجي "كارلوس ايشيفيريا" (*) بقوله " فـي هذه المنطقة

- حوض البحر الأبيض المتوسط - كل الجيران يتقاسمون نفس المشاكل ، وهي الإرهاب ، الحركات الراديكالية المختلفة ، وانتشار الأسلحة النووية ، فالأمن اليوم هو مفهوم جديد محدد في إطار من التعاون ، إذ يجب خلق تعاون مع الجيران وليس ضدهم ، فليس هناك عدو " (1)

ويبدو من خلال هذه الرؤية حرص الأوروبيين و الأمريكيين على إدراج الحوار الأمني المتوسطي في إطار من التعاون في محاولة للتخفيف من حدة مخاوف دول الجنوب من خطر هيمنة دول الضفة الشمالية " تحت المظلة العسكرية لاسيما في ظل تصاعد التحذير من الخطر القائم و"التهديد" * المحتمل من دول جنوب المتوسط** .

(*) " Carlos ECHIVERIA " خبير في الشؤون المتوسطية.

(1) Marius Tita, "Méditerranée: un Espace en quête de sécurité ," Revue Europe, . Hors série,(Mai, 1997), PP. 91 - 92

* بالنسبة لدول الضفة الشمالية ركزت في جدول أعمال اجتماع وزراء دفاع دول 5+5 الذي انعقد في باريس 21-ديسمبر 2004 متمحورا حول التنسيق لمكافحة الإرهاب و الحد من ظاهرة وخطر الهجرة غير الشرعية نحو الشمال ، مما يؤكد المنظور الأوروبي للأمن في حوض البحر المتوسط وفق أولويات ومتطلبات دول الضفة الشمالية .

** كان جدول أعمال اجتماع وزراء دفاع مجموعة 5+5 الذي انعقد بباريس - 21 ديسمبر 2004 - متمحورا حول التنسيق لمكافحة الإرهاب و الحد من الهجرة غير الشرعية نحو الشمال، مما يؤكد المنظور الأوروبي للأمن في المتوسط وفق أولويات الضفة "الشمالية".

المبحث الثالث

المغرب العربي في الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية

يشكل هذا المحور المحصلة الأولى والرئيسية لموضوع البحث بحيث يتناول تطور الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي من فترة الحرب الباردة و مابعدھا وصولا إلى تحولات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في المطلب الأول ثم تناول خصوصية الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في المنظورين الاستراتيجيين الفرنسي في المطلب الثاني و المنظور الأمريكي في الثالث قبل تحديد الإطار المقارن للمنظورين الاستراتيجيين من خلال عرض مجالات التنافس و التوافق بينهما في المطلب الرابع .

المطلب الأول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048141 كلم⁽¹⁾ مربع ، تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي هو الفاصل الطبيعي بينها وبين جنوب أوروبا و المحيط الأطلسي غربا ، و منطقة الشرق الأوسط و الخليج تحدها من الناحية الشرقية .

ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقحي أربعة أبعاد جيو- إستراتيجية موسعة ومترابطة ، بدأ بالبعد المتوسطي و امتداداته الأوروبية شمالا ، إلى البعد الإفريقي جنوبا ، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج العربي و آسيا ، إلى البعد الأطلسي غربا .

وتعتبر منطقة المغرب العربي محور الاتصال الرئيسية بين قارات العالم الافرواسيوي ، أي إفريقيا و أوروبا و آسيا ، مما يضفي على المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية

(1) محمد أزهري سعيد السماك " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله المستقبل العربي -ع 123 (1993) ، ص 29.

* المساحة المذكورة تم احتساب معها مساحة الصحراء الغربية .

الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات ، لا سيما في موقع المغرب العربي بالذات ، الذي يتمركز بين عدة مجموعات إقليمية .

فالدور الاستراتيجي الذي تحضى به دول المغرب العربي ، نابع من موقعها الجيوستراتيجي المتميز و من الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى و القوى الاورومتوسطية .

ويؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة أن " المسرح " الجنوبي للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان استراتيجي (1) واحد وهو المغرب العربي .

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا - على امتداد 4000 كلم من الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط * . جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا و خليج سيرت شرقا ، فالمغرب يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق و يشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط و إفريقيا ، فيما تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم في الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية (2) .

وتسهر تونس على أداء دور " المراقب " لحركته الملاحية ، و في أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي " مجال النظر الاستراتيجي " " Champ de vision stratégique " للسواحل الليبية 1900 كلم جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط.(3)

ويعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل النفط ، و هو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الجانب الأوروبي والجانب الأمريكي على حد السواء ، حيث أن ما نسبة 65 % من واردات النفط و الغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط فيما يعبر هذه المياه ما نسبته 15 % من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج و إفريقيا الشمالية (4) إن هذه الخصائص الإستراتيجية لموقع جغرافي متميز تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة ، حزاما متوسطيا هاما .

(1) Hatem Bensalem, *le Maghreb sur l'échiquier Meditteranean*, op. cit., p. 26 .

* يحتل البحر المتوسط مكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الإستراتيجية و الجيوستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية و حتى وقتنا الحاضر و تجسيدا لهذه الأهمية المتميزة حددت الدول الأجنبية المعنية في البحر المتوسط جغرافيا و جيوبوليتيكيا استراتيجياتها الواضحة ، و رسمت السياسات المختلفة الكفيلة بتحقيق تلك الاستراتيجيات ، و خلقت فيما بينها في صراعات عقائدية (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي سابقا و حاليا التنافس بين القوى الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة واضح وجلي) .

(2) محمد أزهر سعيد السماك ، مرجع سابق . ص 30.

(1)loc.cit.

(2) Tribune – Algérien – 6 février 2001 p 11 .

ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ، الممتد بين الأطلسي غربا و الخليج شرقا العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، إذ أن كل الدول المغاربية - باستثناء تونس - لها عمق استراتيجي إفريقي .

كما تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا - استراتيجيا هاما بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقا تجاريا و اقتصاديا واستهلاكيا و استثماريا من حوالي 100 مليون نسمة فيما تعتبر كل من الجزائر و ليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة و الاستثمار الطاقوي باحتياطي من النفط ما يفوق حجمه 5 ملايين طن كاكشافات مؤكدة و 5000 مليار متر مكعب من الغاز ، و تعتبر الجزائر خامس منتج و رابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي (1).

وقد تعززت أهمية منطقة المغرب العربي بعد تحولات أحداث 11 سبتمبر 2001، من منطلق تحييد " الخطر " و " التهديد " بالنسبة للمصالح الغربية - الأوروبية والأمريكية - مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة كبؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية " (2) و كمنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية و الجنوبية الإفريقية في نفس الوقت .

المطلب الثاني

المغرب العربي في الإستراتيجية الفرنسية

يرتكز الاهتمام الفرنسي بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة التي وردت سالفا بكل أبعادها الجيو استراتيجيه ، الاقتصادية و السياسية ، ولكن خصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة تضيف عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون الطرف الأمريكي ، منها عامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم عن طنجة المغربية و 160 كلم عن تونس فيما لا تستغرق الرحلة الجوية بين مرسيليا الفرنسية و العاصمة الجزائرية سوى ساعة من الزمن .

ويؤكد السفير الفرنسي و الخبير في القضايا الإستراتيجية مارك بونفوس MARC BONNEFOUS على هذا العامل الجيو استراتيجي بقوله : " المغرب العربي ؟ انه جار ، لقد قلت كل شيء (3) ، ملخصا بذلك كل الأبعاد الإستراتيجية ، السياسية ، الاقتصادية الثقافية و الإنسانية التي يثيرها عنصر التقارب الجغرافي بين فرنسا و دول المغرب العربي .

وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي - الجزائر، تونس و المغرب -

(1) ANNE STRATIGIQUE, institut de relation internationales et stratégiques IRIS paris .2000

(2) مزياياني مصطفى أمين ، الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999 - 2007 (مذكرة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2008)، ص.ص 221-222.

(3) Marc Bonnefous, op.cit., pp 45-46 .

طيلة أكثر من قرن ، مما يعطي للبعد الإنساني والثقافي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب " المكاسب " أو تقادي " المخاطر " .

وقد جعلت هذه المعطيات الجيوإستراتيجية و التاريخية فرنسا تنظر إلى هذه المنطقة من منظور امني محدد : " مجال جغرافي شاسع 6.048.141 كلم مربع مجاور لفرنسا جنوبا ، تقيم فيه دول تعتبر بالنسبة للأمن الفرنسي " أجنبية " مما يفسر حرص فرنسا على تقادي أي تهديد محتمل من الجنوب(4)

فضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة إستراتيجية ، كما ينجر عن هذا المعطى حرص فرنسا على أن لا تكون عرضة لأي خطر من الجنوب ينجم عن حالة لا استقرار داخلية ، سياسية كانت أم اقتصادية و اجتماعية أو نزاعات إقليمية بين دول المنطقة من شأنها زعزعة التوازن الإقليمي في المنطقة .

إن عامل القرب الجغرافي و الاحتكاك البشري - بحكم تواجد جالية مغاربية معتبرة في أوروبا و فرنسا تحديدا - يجعلان منطقة المغرب العربي يحتل مركزا محوريا في الانشغالات الأمنية لدول جنوب أوروبا ، إذ تعتبر أوروبا نفسها معنية مباشرة بتطورات الوضع في المغرب العربي ، و ذلك ليس بسبب ما قد تشكله هذه المنطقة من تهديد عسكري محتمل لدول الشمال بحكم التفوق العسكري و الإستراتيجي الكبير لأوروبا ، ولكن للمخاطر الأمنية الناجمة عن أي توتر إقليمي بين دول المغرب العربي ذاتها أو عدم استقرار داخلي ذي طابع سياسي و اقتصادي أو اجتماعي يمس هته الدول . كما تعتبر فرنسا المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي(1)، حيث المصالح التقليدية لفرنسا الموروثة من العهد الاستعماري وقد لعب المغرب وموريتانيا دورا مكملا هاما للإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا .

وانطلاقا من هذه المعطيات ، عمدت فرنسا دائما إلى انتهاج سياسة مغاربية تهدف إلى :

- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة .
- المحافظة على قنوات التبادل و التعاون مع دول المنطقة .
- مراقبة توازن التدفق التجاري و الاقتصادي و الديمغرافي .
- الدفاع عن مواقعها الثقافية الفرانكفونية(2)

(4) Ibid., p. 47.

(1) أيمن السيد شبانه "، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي دراسة مقارنة"، في محمود أبو العينين (محرر) ، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية (ليبيا : مركز البحوث الإفريقية . ط1، 2001) ص 106 .

(2) Marc Bonnefous, op. cit , p 51 .

وقد تميزت مرحلة التسعينات بانتهاج فرنسا لإستراتيجية تدرج أكثر ضمن البعد الأوروبي حيث عملت على تشجيع التوجه الأوروبي نحو الجنوب المتوسطي⁽³⁾ على غرار السياسة الشرقية التي انتهجتها أوروبا تجاه دول شرق أوروبا بعد انهيار جدار برلين .

وكان لعدة عوامل اثر في تشجيع هذا التوجه الاستراتيجي الأوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية ، يمكن ذكر عدد منها :

- عدم قدرة الطاقات الاقتصادية و المالية لفرنسا في ظل بروز أقطاب اقتصادية أوروبية و آسيوية جديدة - على تغطية حاجيات الانتشار الاقتصادي ، والدبلوماسي و الاستراتيجي الفرنسي عبر مناطق النفوذ المستهدفة في العالم ، مما يجعل الإطار الاقتصادي الأوروبي المشترك بديلا مجديا لتغطية هذا العجز الذي اثر سلبا على إستراتيجية التعاون الفرنسية مع شركائها التقليديين ، وقد زادت المنافسة الأمريكية و الآسيوية و حتى الأوروبية (ألمانيا-إيطاليا-اسبانيا) تهديدا للمواقع الفرنسية في مجالاتها الحيوية التقليدية لا سيما في إفريقيا و المغرب العربي .

- حرص فرنسا على تجاوز حساسية التوترات في علاقاتها الثنائية مع بعض الدول التي يربطها بها ماضي استعماري.

- سعي فرنسا لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصادي و عسكرية و إستراتيجية أكثر قوة وفعالية.

- محاولة احتواء و تحييد منافسة الدول الأوروبية لها في كثير من مجالات النفوذ ، والرهان على تصدر الريادة الأوروبية في ظل تزايد جدية المنافسة الألمانية و الإيطالية و الإسبانية .

- دعم الدول المغربية في مكافحة الإرهاب و إقامة شراكات أمنية متعددة وثنائية الأطراف و يبرز هذا الاهتمام جليا من خلال إعلان فرنسا على لسان وزيرها للدفاع عن مشروع مغربي أوروبي للشؤون الأمنية، وقال جون ماري بوكل في تونس* أن بلاده تبحث عن إمكانية إقامة مركز أوروبي-مغربي يعنى بالشؤون الأمنية والدفاعية، ويركز على محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة⁽¹⁾.

وتتزامن مبادرة باريس مــــع الحديث عن ســــعي فرنــــسا وبعض الدول الأوربيــــة الفاعلــــة إلــــى التــــموقع عسكــــريا فــــي منــــطقة المــــغرب

⁽³⁾ Hayét CHergui , *la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective leadership* , op. cit., p. 66 .

* أكد مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب بالنيابة، الياس بوكراع، 11 أكتوبر 2010، أن هناك رغبة لدى دول غربية في عزل الجزائر في مكافحة الإرهاب، بمنطقة الساحل الإفريقي. وصرح بوكراع المختص في ملف الإرهاب أن فرنسا تعتبر من بين الدول التي لا ترغب في أن تلعب الجزائر دور فعال في مكافحة الإرهاب في المنطقة. -<http://www.tsa-algerie.coml>

⁽¹⁾ فرنسا تبحث عن موطأ قد في شمال إفريقيا تحت غطاء "محاربة الإرهاب" جريدة صوت الأحرار 2010/03/04 <http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php>

العربي و جنوب الصحراء الكبرى، بدعوى مكافحة نفوذ "القاعدة" ونشطاء المجموعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي غير المعلن هو محاولة فرنسا إيجاد موطئ قدم للجيش الفرنسي بالمغرب العربي وتأتتصلي تصريحات وزير الدفاع الفرنسي أياما قلائل بعد الاجتماع الذي عقده قادة مصالح الاستخبارات للدول المغاربية الذي احتضنته العاصمة الموريتانية نواكشوط والذي استمر يومين وركز على مسألة التنسيق الأمني لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة فضلا عن الهجرة السرية، وإن ركز بشكل خاص على مواجهة تنامي خطر الجماعات الإرهابية في المنطقة.

وتزامنت تصريحات جون ماري بوكل من جهة أخرى مع رد لوزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني والذي أكد فيه أن الجزائر رفضت طلبا فرنسيا وبريطانيا باستغلال أراضيها لرصد ومحاربة تنظيم القاعدة، وقال نور الدين يزيد زرهوني أن دول المنطقة قادرة على محاربة الإرهاب بنفسها دون الحاجة إلى آخرين.

وخلافا لمحاولة ربط وزير الدفاع الفرنسي بين المقترح الجديد الذي تقدمت به باريس للدول المغاربية ونتائج لقاءات مجموعة 5+5⁽¹⁾ التي تضم دول المغرب العربي الخمسة وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وإيطاليا و مالطا، فإن للعديد من المراقبين الملمين بهذا الملف رأي آخر بحيث اعتبروا بأن محاولة فرنسا إيجاد موطأ قدم لعساكرها وأجهزتها الأمنية بمنطقة المغرب العربي، يندرج ضمن سعي الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" لاستغلال الفشل الذي منيت به الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت طويلا من أجل إقناع دول المغرب العربي باحتضان قاعدة "أفريكوم" العسكرية على أراضيها، والتي ذهبت بها مؤقتا إلى جزيرة صقلية الإيطالية وهذا يبرز محاولة فرنسية لملء هذا الفراغ، علما أن الجزائر كانت قد رفضت بشدة أي وجود عسكري أجنبي على أراضيها ونفس الموقف اتخذته ليبيا أيضا.

المطلب الثالث

المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية

(1) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 99.

كان المنظار الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة المغرب العربي طيلة عقود فترة الحرب الباردة محكوماً بمحددات الصراع شرق غرب بعد أن شكلت هذه المنطقة (المغرب العربي) نقطة انطلاق إستراتيجية حاسمة لدول الحلفاء في مواجهة دول " المحور " خلال الحرب العالمية الثانية (2) . وتبدو غلبة البعد المتوسطي للأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي بارزة في المنظور الاستراتيجي الأمريكي ، حيث أن عاملي " التهديد " و " الخطر " المحتملين من منطقة المغرب العربي عن " مركز " المصالح الحيويّة و المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من آسيا ، الشرق الأوسط الخليج أمريكا اللاتينية و الكرايبب .

وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى رسم خريطة جديدة لمصالحها الإقليمية الحيوية في العالم ، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث دوائر ، إحداهما تضم شمال إفريقيا وتمتد من الدار البيضاء غربا إلى القاهرة شرقا ، و هو مقسم إلى جزئين : - إحداهما شرقا يضم مصر وليبيا التي ظلت تستمد أهميتها الإستراتيجية من طابعها التهديدي و مواردها النفطية المدرجتين ضمن النواة المركزية ، حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان حماية مصالحها و تأكيد زعامتها فيها و يصدق الأمر على مصر بالدرجة الأولى بالجوء إلى كل الوسائل بما فيها العسكرية منها .

- أما الجزء الثاني الواقع غربا، فيضم كلا من تونس، الجزائر و المغرب، حيث لا ترى الولايات المتحدة الأمريكية فيها أي تهديد مباشر لمصالحها الحيوية مما يستبعد اللجوء إلى عمليات عسكرية،

وتأتي موريتانيا جنوبا حيث بداية المجال الذي نقل فيه الاهتمامات الأمريكية (1) .

وكانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم ، قد ظهرت مع الخطاب الاستراتيجي التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2 أوت 1990 قبل أن تواصل إدارة الرئيس بيل كلينتون النهج نفسه ، و مع ذلك فان منطقة المغرب العربي ظلت في بداية التسعينات تحتل مرتبة " ثانوية جدا " في سلم الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكية * .

(2) Richard Parker, *la politique des états unis au Maghreb in Maghreb les années de transition* (Paris : s/ direct de bassma kodmani – darwish , IFRI 1990), pp, 361 363.

(1) François Soudan , *le Maghreb Vu des états unis* (jeun Afrique, no 1770 , 14 décembre 1994) , pp 14-19.

* هذا الطرح يؤكد تقرير حول " أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية " الذي نشرته كتابة الدولة في بداية التسعينات حيث لم يشر إلى منطقة المغرب العربي إلا من خلال الإشارة إلى الهجوم الجوي الأمريكي على ليبيا عام 1986 ، نزاع الصحراء الغربية و التدخل الليبي في تشاد ، و قمة بيريز مع الحسن الثاني عام 1986 وما عدا ذلك لم يشر التقرير إلى منطقة المغرب العربي كمنطقة إستراتيجية .

وعلى حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية ريشارد باركر Richard Parker والذي يؤكد أن " الدبلوماسية الأمريكية " لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات ، وباستثناء ليبيا ، فان حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين و تحولهم من مناطق البؤر النشيطة مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية حيث تنتقل الولايات المتحدة من أزمة إلى أخرى (2).

وكمؤشر لذلك ، تجدر الإشارة إلى أن أعضاء المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية (A.I.M.S) يشكلون اقل من واحد على عشرة 10/1 من أعضاء جمعية الدراسات في الشرق الأوسط (MESA) أو جمعية الدراسات الإفريقية (ASA) (3) .

فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي ظل ولا يزال متصلا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) (4)، في بداية التسعينات ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004 ، حيث أدرجت منطقة المغرب العربي ضمن إستراتيجية شرق-أوسطية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا .

وفي غياب مصالح إستراتيجية أمريكية مباشرة في المغرب العربي ، و على الرغم من ارتد ضعف الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي في هذه المنطقة خلال فترة الحرب الباردة و ما بعدها - مقارنة بمنطقتي الخليج و الشرق الأوسط - برزت عدة عوامل إقليمية و دولية منذ منتصف التسعينات ساهمت في ترقية الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي و فقا للرهانات التالية :

1- الرهانات الجيوإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي :

- ضمان استقرار البيئة الأمنية الأوروبية و المتوسطية : باعتبار أن منطقة المغرب العربي تشكل امتدادا طبيعيا لها ، و يشكل أي توتر في جنوب حوض المتوسط تهديدا مباشرا لكل المنطقة المتوسطية بما فيها أوروبا ، حيث المصالح الأمريكية المباشرة بالإضافة إلى كون أوروبا الواجهة الإستراتيجية والحضارية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية من جبهتها الشرقية ، فأى تهديد امني

(2) Richard Parker, op. cit., p.335.

(3) انظر الترجمة العربية لمحاضرة الخبير الاستراتيجي وليام زرتمان بعنوان " الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي .مصالح و آفاق " و التي ألقاها بالمعهد الوطني للدراسات الشاملة بالجزائر يوم 28 ماي 2000

William zartman, *The United states and the Maghreb iterests and perspectives* conférence in May 28 th 2000 national Institute for global stratégique studies –INSEG - ALGERS

(4) مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخ الاطلاع على الموقع 2009/08/27 <http://arabic.tunisia.usembassy.gov>

بأبعاده " الثقيلة " و " الخفيفة " hard , soft Security من الجنوب نحو الشمال يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية رغم هامش التنافس الأمريكي الأوروبي في المنطقة و في العالم (1).

وقد أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرهان الأمني المتوسطي ضمن الرزنامة الإستراتيجية للحلف الأطلسي و ما يعرف بإطار " الحوار المتوسطي " (2). و يعتبر انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي أو لا إقرارا بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة أو دول بعينها و لقد أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن ذلك خلال زيارته الأولى لمقر الحلف بان هذا الانضمام يدعم السلام ويقرب وجهات النظر بين جميع الأطراف المعنية .

- الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال إستراتيجية طبيعية : بمناطق الشرق الأوسط ، الخليج ، قزوين ، إفريقيا جنوب الصحراء وصولا إلى المحيط الأطلسي ، وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية أوروبا إفريقيا و اسيا . فهناك ترابط استراتيجي من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية مرورا بالسوريس ، البحر المتوسط ، قناة السويس فالشرق الأوسط والخليج العربي ، حيث تعتبر كلها منافذ أمنية هامة متواصلة لأي تحرك لوجيستيكي استراتيجي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية .

علما أن ما يقارب 90 % من القوات والعتاد العسكري لـ " الحلفاء " خلال حرب الخليج الثانية 1990-1991 عبرت عبر مياه البحر الأبيض المتوسط (1) و يشكل ساحل دول المغرب العربي أهمية إستراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات والعتاد العسكري للأساطيل الأمريكية و حلفائها الاستراتيجيين (الدول الأوروبية) .

- ضمان استقرار المنطقة: و تهدف من خلاله إلى تقادي أي توتر إقليمي يشوش على المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية الأمريكية فيها أو يرغم الولايات المتحدة الأمريكية على التورط في وضع يصعب التحكم فيه أو التخلص منه. و يشكل الموقف الأمريكي من إدارة نزاع الصحراء الغربية أحسن مثال على ذلك .

حيث يعتبر الأمريكيون أن خيار النزاع المسلح المحتمل بين المغرب و جبهة البوليساريو بدرجة اكبر بين المغرب و الجزائر من " الخطوط الحمراء " التي لا يجب بلوغها مهما تصاعدت حدة التوتر

(1) عبد النور بن عنتر مرجع سابق ص 140 .

(2) انظر إلى الترجمة العربية لمحاضرة الخبير الاستراتيجي أيان ليسر بعنوان " دور ومركز المغرب العربي و حوض المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية " و التي ألقاها بالعهد الوطني للدراسات الشاملة بالجزائر يوم 26 أكتوبر 1999 :

Ian . Lesser *the role and place of the Maghreb and the Mediterranean In the strategy of the united states* (conference in October 26 th 1999 national institute for global strategic studies INESG 6ALGERS) ,p.2. .

(1) Ian Lesser *the role and place of the Maghreb and the Mediterranean In the strategy of the united states,op.cit.,p3.*

في المنطقة . و يعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر و المغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار منطقة المغرب العربي .

وقد أعاد الأمريكيون رسم منظور جيواستراتيجي إزاء منطقة المغرب العربي و الجزائر بالتحديد في التقرير الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس حول " الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي وعشرون " حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا ، التي تشهد حاليا تحولات كبرى .

" الولايات المتحدة الأمريكية لها اهتمام بالغ في دعم الاستقرار والازدهار في شمال أفريقيا ، وهي المنطقة التي تشهد تغييرات هامة. ونحن نسعى لتعزيز علاقاتنا مع المغرب وتونس والجزائر ، وتشجيع الإصلاح والانفتاح السياسي والاقتصادي لليبيا والتي لا تزال تعتبر دولة تشكل مصدر قلق بالنسبة للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة على الرغم من أن الحكومة الليبية قد اتخذت خطوة هامة إيجابية بعيدا عن دعمها للإرهاب من خلال قضية لوكربي وتسليم المشتبه فيهم المشتبه بهم، تم تصميم سياستنا تجاه ليبيا لتشجيع ليبيا على الكف تماما عن دعم الإرهاب وعرقلتها لجهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل" (2)

- تنفيذ الرزنامة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

وقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في ترقية الدور الاستراتيجي لمنطقة و دول المغرب العربي في مجال " الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب " ، حيث تعبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم " القاعدة " و الجماعات المسلحة في منطقة الساحل و العمق الإفريقيين (1)

(2) the national security strategy of the united states of America , *office of the president*

. (Washington D.C : white house) , February 2000 .

(1) إدريس لكربي ، " مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية " *العرب و*

العالم بعد 11 أيلول / سبتمبر (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 2002)، ص. 284.

كما تعتبر الجزائر والمغرب يحكم تجربتها في مكافحة هذه الجماعات من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب و يؤكد هذا الرهان الأمريكي جورج و بوش قائلًا أن أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مجال مكافحة الإرهاب * .
وتراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب حيث لقيت مبادرة إنشاء مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر دعما أمريكيا صريحا وقد شكلت التحولات الإستراتيجية الجديدة التي فرضتها مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر ** عاملا حاسما في رسم المنظور الأمريكي للشراكة الإستراتيجية مع دول منطقة المغرب العربي في مجال مكافحة الإرهاب كما ساهم هذا العامل بشكل كبير وحاسم في إعطاء دفعة جديدة لمسار الشراكة بين منضمة الحلف الأطلسي و الجزائر منذ عام 2002⁽²⁾.

وفي تقرير سري قدمه المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية سبي أي أي جورج تينيت George TENET للرئيس الأمريكي جورج و اكر بوش يوم 15 سبتمبر 2001 مباشرة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تحت عنوان " الذهاب إلى الحرب " في مجال الإستراتيجية الأمريكية لضرب معاقل القاعدة و مكافحة الإرهاب ، ذكر تينيت لائحة لعدد من وكالات مخابرات الدول العربية التي يمكن التعاون معها في هذا المجال و هي مصر الأردن الجزائر⁽¹⁾.

ويمكن تفسير ارتقاء الدور الاستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بمتطلبات هذا العامل الجديد الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب الذي اقترن مع الرهان الاقتصادي الأمريكي في هذا البلد لا سيما في مجال الطاقة و منطقة المغرب العربي ككل وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التحولات التي تشهدها الجزائر تتزامن مع حرص الولايات المتحدة الأمريكية

* جاء هذا في رسالة تهنئة بعث بها الرئيس الأمريكي جورج و اكر بوش للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 03/ جويلية 2004 بمناسبة الذكرى 42 لاستقلال الجزائر .

** تعتبر دول المغرب العربي من الأطراف الفاعلة المشاركة في المبادرة الأمريكية للتسيق المغربي الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب pan-sahel initiative منذ عام 2003 و التي تظم كلا من الجزائر و المغرب و تونس و موريتانيا و النيجر و تشاد و مالي و السينيغال . و تنظم قيادة القوات الأمريكية في أوروبا لقاءات تنسيقية دورية مع قيادات أركان هذه الدول وكانت أول قمة لمسؤولي الدفاع في إطار عقدت في فيفري 2004 بشتوتغارت بألمانيا و حسب المصادر الأمريكية صحيفة نيويورك تايمز عدد 11 ماي 2004 فان الولايات المتحدة الأمريكية خصصت 125 مليون دولار " التأهيل الأمني " لدول المغرب العربي و الساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب ، يمتد لغاية 2010 .

(2) yahia zoubir , *the maghreb states and the united states after 9/11*: (a problematic relationship , in Sigrid faith Hamburg Germany , deutschesorient –institute , 2003) , pp 167-170.

www.manevision2010.org/document/tp3-studie

(1) بوب ودوود ، *بوش محاربا* (السعودية : مكتبة العبيكان تر ، سمير القاضي ، 2003) ، ص. 112.

على إيجاد شركاء جدد في كفاحها الشامل ضد الإرهاب اخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية⁽²⁾ و تعتبر الجزائر في هذا المجال من اكبر الدول استجابة لهذه المواصفات .
الرهانات جيو - اقتصادية حيث تضاعف الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي في منتصف التسعينيات مع تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات 1995_1996_1997 كما سيتبين بالتفصيل في الفصل الثاني و تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على موارد النفط والغاز في كل من الجزائر و ليبيا _ بعد تحولات الانفراج الليبي في فيفري 2004⁽²⁾ ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط⁽³⁾ والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج .

وتعتبر هذه الإستراتيجية الطاقوية جزءا من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية بما في ذلك كادات لإدارة التنافس مع أوروبا و فرنسا تحديدا في منطقتي البحر الأبيض المتوسط و المغرب العربي كما تشكل السوق الاستهلاكية المغربية -حوالي 100 مليون نسمة - احد رهانات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة و هو يفسر إطلاق مبادرة ايزنستات في جوان 1998 وبعدها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط _ mepi_ منذ 2002⁽⁴⁾ والتي أخذت أبعادا اقتصادية و سياسية و ثقافية و يهدف هذا التوجه الأمريكي الاقتصادي إلى محاولة حقيقة العديد من الأهداف الحيوية .

- إرساء حوار منتظم مع الأقطار المغربية يضم كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة، وفي كل من المغرب و الجزائر و تونس من جهة ثانية.

- التعاون مع هذه الدول كمنطقة للتعاون الاقتصادي، أي كوحدة اقتصادية واحدة، حيث صرح "إيزنستات" في هذا الصدد: "نحن نأمل بأن نشجع اتحاد المغرب العربي، وغيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها، لأنه تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة"⁽¹⁾. التأكيد على

⁽²⁾ تصريح مندوب نائب كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط philo L . dibble خلال زيارته للجزائر يوم 26 جوان 2004 .

⁽²⁾ عبد الله تركماني، "كيفية التعاطي المغربي المجدي مع التحديات " 2009/02/12 ص3 .

www.ahewwar.org/deat/show.art.asp

⁽³⁾ شريط عابد ، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد العشرين"، *بحوث اقتصادية عربية*، ع . 39 (أوت 2007)، ص.48.

⁽⁴⁾ تكلفة اللامغرب، "هدر للإمكانيات وخسارات لفرض إستراتيجية"، *الوفاق العربي*، ع . 92، (تونس فيفري 2007)، ص 42-43.

⁽¹⁾ سمير صارم، *أوروبا والعرب من الحوار... إلى الشراكة* (دمشق : دار الفكر، ط .1، أبريل 2005)، ص.364.

الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الأساسي للنمو الطويل الأمد والمستديم لهذه المنطقة .

- محاولة إقامة قواعد عسكرية دائمة في منطقة شمال إفريقيا انطلق مع الأول من أكتوبر 2008 النشاط الفعلي لـ"القيادة الأمريكية" التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية دائرة حركتها التدريبية واللوجستية والهجومية. وأتت الخطوة تنفيذًا لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع السابق دونالد ريسفيلد قبل مغادرة الوزارة، وهو قرار كان موضع جدل حاد مع قيادات عسكرية تحفظت على الخطوة. وتشمل دائرة تدخل "أفريكوم" أو "أفريك كوماندمينت"⁽²⁾.

وتعتبر "أفريكوم" التي انشأت بقرار من الرئيس جورج ووكر بوش 2007⁽³⁾ آلية أساسية بالنسبة للطرف الأمريكي في إدارة المناورات الدورية والمنظمة بين قوات من البلدان المغاربية وقوات أميركية*، وهي مناورات تجري عادة في البلدان المطلة على الصحراء الكبرى حيث مسرح عمليات "القاعدة". وستُشرف "أفريكوم" في المستقبل على تلك المناورات وتُخطط لها وتؤطرها. ويمكن اعتبار هذا "التقليد" إحدى ثمار تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، التي قررت الإدارة الأميركية في أعقابها شن حرب وقائية على الإرهاب على بعد آلاف الكيلومترات عن أراضيها.

وتعتبر أفريكوم وسيلة لعزل فرنسا عن منطقة الساحل الإفريقي حيث أن فرنسا تشعر بالضيقة من التمدد العسكري الأميركي في شمال أفريقيا على رغم التوجه الأطلسي لرئيسها الحالي. ولعل هذا ما يجعل المنافسة بين الأميركيين والفرنسيين في هذه المرحلة الجديدة تكتسب أبعاداً مختلفة عن الماضي إذ أنها مُركزة على الإقتصاد. وأول ما يتبادر إلى الذهن هو المطامع النفطية الأمريكية إذ أن 15 بالمائة من واردات الولايات المتحدة من النفط تأتي من القارة الأفريقية. ويُرجح الخبراء أن يرتفع الاعتماد على النفط الأفريقي إلى 25

(2) رشيد خشانة" القيادة الأميركية لأفريقيا "أفريكوم" الأهداف والدوافع والتحديات " ص 1-2. 2008/11/12. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres>

(3) عمر نجيب " أفريكوم الأسس البدايات والتوابع " جريدة المتوسط العدد 295، الإثنين، 22 نوفمبر 2010 <http://www.mutawassetonline.com/files/3684-2-qq---.html>

* ولقد نظمت المغرب مناورات عسكرية مشتركة مع نظيرتها الأمريكية في منطقة رأس درعه وبتارودانت في الجنوب المغربي وفي مدينة القنيطرة، وتحمل هذه المناورات اسم "الأسد الإفريقي 2010" وتستمر إلى غاية 4 جوان 2010، وشارك في هذه المناورات 850 جندياً أمريكياً قدموا إلى طانطان من قواعد عسكرية في أوروبا وأمريكا وفيما أدرجت المغرب هذه المناورات العسكرية التي تدوم شهراً ونصف، في إطار تعزيز التنسيق والتعاون العسكري بين المغرب وأمريكا ، فإن مراقبين يرسمون علامات استفهام وتعجب .

وهنا يمكن أن تدرج مخاوف اسبانيا من عودة المغرب من مركز تفاوضي استراتيجي قوي للمطالبة باسترجاع أراضي سبته و مليلية كما أن ليبيا لم تخف إلى غاية انفراج علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي في مطلع 2004⁽¹⁾ ففي نفس العام الولايات المتحدة وليبيا فتحتان مكاتب لرعاية المصالح في عاصمتي البلدين، وواشنطن تخفف من عقوبات انتقال المسؤولين الليبيين.

وفي 23 مارس من نفس العام الفذافي يقابل وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي في طرابلس، وهو اللقاء الأول له مع مسؤول أمريكي خلال 30 عاما⁽²⁾، إضافة إلى رفع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستوى مكاتب اتصال في نفس الشهر. وبعده الولايات المتحدة ترفع بعض العقوبات الاقتصادية في سبتمبر 2004 .

واتبعت واشنطن هته السياسة تجاه ليبيا بإعلانها أنها ستعيد كامل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتحذف اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 2006 و هذا اعتبره الليبيون مكسبا ايجابيا نحو رجوع ليبيا إلى الساحة الدولية⁽³⁾.

ويعتبر تاريخ 30-6-2006 مؤشراً ايجابياً على بداية التحسن الحقيقي في العلاقات ، خاصة بعد رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى السفراء (زيارة نوغروبونتي، نائب وزيرة الخارجية الأمريكية إلى طرابلس 2007-04-16)⁽⁴⁾.

أما في عام 2008 وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس تعقد مباحثات مع نظيرها الليبي عبد الرحمن شلقم، في أول اجتماع من نوعه منذ 36 عاما. ثم تتوصل البلدين إلى صفقة تعويضات لعائلات ضحايا حادث لوكربي التي حدثت خلال الثمانينات⁽¹⁾

(1) ديريك فاندويل " العلاقات الليبية الأمريكية " المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر المحاضرة الشهرية السادسة عشر للموسم الثقافي ، (2005) ، ص ص 6-7.

(2) العلاقات الليبية الأمريكية في سطور 05 سبتمبر 2008
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news

(3) الهادي شلوف "عودة العلاقات الليبية الأمريكية هل هو الرهان علي الديمقراطية أم هو الاستثمار الأمريكي للدكتاتوريات العربية" 2010/11/19 ص 1 .
<http://www.libya4ever.com/>

(4) سعيد الجهاني " العلاقات الأمريكية الليبية " 26 جوان 2008 ص ص 2-3 .
<http://smj-2076.maktoobblog.com>

ويرجع البترول الليبي للتدفق نحو الطرف الأمريكي وهذا كان جليا في حضور ممثلي الشركات النفطية الأمريكية الاجتماع الذي عقد بين الدولتين مطلع 2003 لتسوية أزمة لوكاربي و إتمام صفقة نخلي ليبيا عن ما يسمى أسلحة الدمار الشامل و إظهار النوايا الجيدة والحسنة تجاه العالم الغربي مقابل شطبها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب وهذا ما حصل .

وتعتبر فرنسا كذلك من أكثر الدول الغربية تفاعلا مع هذا السيناريو وذلك لاعتبارات تاريخية استعمارية و ديمغرافية الهجرة تربطها بدول منطقة الغرب العربي و في هذه الحالة فان مغربا عربيا منكتلا يمكن أن يشكل قوة ردعية حقيقية في المنطقة ضد قوة معتدية محتملة من الخارج (2).

2 _ احتمال اندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط بحيث يشكل فيها المغرب العربي جبهة خلفية رادعة خاصة في حالة مشاركة مصر التي لها امتدادات إستراتيجية طبيعية غربا نحو المغرب العربي ، مما يعطي النزاع العربي - الإسرائيلي يعدا قوميا و حضاريا شاملا يفتح المجال لمشاركة عسكرية مغاربية(3).

ويؤيد طرح هذا السيناريو الصراعي الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي مارك هيلر Mark Hiller الذي يعتقد أن احتمالات التوتر الأمني في حوض البحر المتوسط ليست مطروحة في إطار شمال جنوب أو جنوب جنوب بقدر ما هي مطروحة في إطار جنوب شرق جنوب شرق الصراع العربي الإسرائيلي و جنوب غرب جنوب غرب منطقة المغرب العربي (4).

ومما يلاحظ في هذين السيناريوهين المطروحين توافق المصالح الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية في التصدي لتهديد الجنوب ولو أن الأوربيين يبدون أكثر عرضة لهذا الخطر المحتمل بحكم عامل التقارب الجغرافي بين جنوب أوروبا و شمال إفريقيا حيث لا يفصل ضفتي المتوسط في مضيق جبل طارق أكثر من 12 كلم فيما لا تبعد ايطاليا عن تونس سوى بـ 150 كلم ومن هذا المنطلق تتظر الدول الغربية للتهديد الليبي إزاء كل من ايطاليا اليونان أو مالطا بنفس المستوى الاستراتيجي (5).

3_ إلى جانب عوامل التهديد باندلاع نزاع في إطار شمال _ جنوب أو جنوب _ شرق جنوب _ شرق تحت ضغط بؤر التوتر السياسية و الثقافية و التاريخية و الحضارية بين العالم المسيحي _ اليهودي من جهة و العالم العربي _ الإسلامي من جهة أخرى فان خطر الجنوب على الشمال _ كما يراه الأوروبيون و الأمريكيون _ قد يكون نتاج إطار توتر صراعي جنوب جنوب نزاعات إقليمية حدودية

(1) كمال إبراهيم علونة "تنظيم العلاقات الليبية الأمريكية الجديدة وفق اتفاقية 14 آب 2008" ص 1.

/http://www.israj.net/vb/t259

(2) Hatem Ben Salem , *le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen* , op. cit., p 27 .

(3) Ibid., pp. 27-28.

(4) La méditerranée au centre de la problématique des rapports entre l' UE et l'OTAN, la tribune, op. Cit ., pp 12-13.

(5) revue de l'OTAN , janvier – Août , 1997 , pp 26-29.

توترات سياسية داخلية و نزاعات عرقية اضطرابات ديمغرافية و اقتصادية و تهريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية

ويعتبر نزاع الصحراء الغربية من أكثر بؤر التوتر الإقليمية إثارة لهذه المخاوف لدى الأوروبيين و الأمريكيين على حد سواء لما يشكل من تهديد كبير للاستقرار في المنطقة باعتباره يجر أكبر قوتين فيها الجزائر و المغرب إلى المواجهة بمجموع قوات عسكرية يفوق 322 ألف رجل 124 ألف للجزائر و 198 ألف للمغرب مع مستوى تسليح كبير للبلدين _ كما سيتبين لاحقا _ وهو ما يؤثر مباشرة على استقرار المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية الكبرى للدول الغربية في هذين البلدين وبالتالي منطقتي المغرب العربي و الحوض الغربي للبحر المتوسط .

وهكذا يمكن التوصل إلى محصلة مفادها أن كل السيناريوهات الثلاثة المحتملة لإشكال الصراع شمال _ جنوب أو جنوب _ شرق _ جنوب _ شرق أو جنوب _ جنوب تشكل مصدر قلق لدول الشمال التي تسعى حاليا لاستيعاب منطقة المغرب العربي استراتيجيا في إطار الحوار الأمني _ المتوسطي بالنسبة للأوروبيين و الحوار الأطلسي بالنسبة للأمريكيين تحسبا لكل المخاطر و التهديدات المحلية و الإقليمية المحتملة من المنطقة .

4 _ رهان التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة المغرب العربي يشكل هذا الرهان الاستراتيجي احد نقاط التقاطع و التوافق الفرنسي _ الأمريكي في المنطقة بحيث تشترك الرؤية الإستراتيجية لكل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبار رهان التوازن الإقليمي بين دول المغرب العربي احد الشروط الأساسية لضمان استقرار المنطقة وذلك من خلال الحيلولة دون اختلال التوازن لصالح قوة محورية مهيمنة تتكئ حولها المنطقة .

ويتوافق المنظوران الاستراتيجيان الفرنسي و الأمريكي لهذه المنطقة في التعامل مع الجزائر و المغرب تحديدا باعتبارها محور هذا التوازن الإقليمي مما يؤكد إدارة هذا الرهان الاستراتيجي التوازني عبر مسار و تطور العلاقات الجزائرية _ المغربية من جهة و علاقة كل من فرنسا و الولايات المتحدة مع الجزائر و المغرب على المستويين العسكري و السياسي من جهة أخرى وقد انعكس هذا المنظور الاستراتيجي على إدارة حجم و نوع المبادلات العسكرية مع كل من الجزائر و المغرب و كذا إدارة نزاع الصحراء الغربية بحيث أن هناك توافقا فرنسيا _ أمريكيا على ترجيح خيار تعاون عسكري و تسوية للنزاع الصحراوي وفق معادلة لا تساهم في اختلال التوازن الإقليمي بين المغرب و الجزائر علما أن فرنسا تبدو أكثر استعدادا لتعزيز المركز التوازني للمغرب من منطلق رؤيتها أن ميزان القوى الاستراتيجي الراهن في المنطقة هو لصالح الجزائر .

وفي هذا الإطار من الحسابات الإستراتيجية تلتقي مصالح الدول الغربية الأمريكية والفرنسية بالخصوص في هامش كبير من التوافق من خلال ضمان استقرار هذه المنطقة و تقادي أي نزاع إقليمي أو توتر سياسي أو اجتماعي داخلي قد يؤدي إلى زعزعة⁽¹⁾.

وهنا تجدر الإشارة إلى توفر هامش مناورة اكبر للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع فرنسا في إدارة بؤر التوتر و التعامل مع رهان الاستقرار في منطقة المغرب العربي بحكم عامل القرب الجغرافي الذي يجعل جنوب أوروبا أكثر المناطق عرضة للتهديد الأمني _الخفيف و الثقيل _ في حالة نشوب أي توتر في أو منطقة شمال إفريقيا ويمكن إسقاط هذا التحليل على تصادم الموقفين الفرنسي و الأمريكي في مطلع الأزمة الجزائرية خلال السنوات الأولى لبداية التسعينيات.

وإذا كان التركيز فيما سبق على مفهومي الخطر و التهديد من المنظار الاستراتيجي الشمالي الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا الجنوبية و فرنسا تحديدا استجابة لمتطلبات هذا البحث الذي يتناول الرؤية الإستراتيجية الأمريكية و الفرنسية للمنطقة فان تهديد و خطر الشمال على دول الجنوب يبقى من الانشغالات الكبرى لدول المغرب العربي التي تسير بخطوات حذرة في إطار الشراكة الاورومتوسطية و الحوار المتوسطي الأطلسي لا سيما في المجال الأمني الاستراتيجي بحكم مخاوف الهيمنة و السيطرة الإستراتيجية التي بدأت تتتاب دول الجنوب من دول الشمال بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة و تراجع عوامل الصراع شرق_غرب لحساب إطار صراعي شمال_جنوب .

2- مظاهر التنافس الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط

إن تحول "بؤرة المخاطر" إلى "الجنوب" مع نهاية عهد الحرب الباردة، بعد أن كان مركزها في وسط وشرق أوروبا، جعل دول جنوب أوروبا المطللة على حوض البحر الأبيض المتوسط أكثر قلقا على استقرار الحوض المتوسطي، لاسيما من جبهته الجنوبية بحكم التقارب الجغرافي (من 15 كلم إلى 700 كلم) والاتصال التاريخي والثقافي بين الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط ومن هذا المنطلق فإن الرؤى الإستراتيجية بين الدول الأوروبية (الجنوبية خاصة) والولايات المتحدة الأمريكية، تحمل هامشا معتبرا من "التصادم" في المجال الأمني لحوض البحر الأبيض المتوسط.

فالخبراء الأمريكيون ينظرون إلى حوض المتوسط، بالدرجة الأولى من جبهته الشرقية، وتحديدًا عبر اليونان وتركيا وكذا منطقة البحر الأسود، ويعتبرون البحر المتوسط كـ "جسر" نحو الشرق الأوسط ومنطقة الخليج حيث تتمركز المصالح الإستراتيجية الأمريكية من خلال حماية إسرائيل و ضمان إمدادات النفط⁽²⁾.

(1) وثيقة الأمن القومي الأمريكية الصادرة عن البيت الأبيض بتاريخ 20 مارس 2006: الرئيس اوباما الفقرة الخاصة بالنزاعات الإقليمية 2010/11/19 ص 6 .

<http://www.whitehouse.gov/administration/eop/nsc>

(2) Remy LEVEAU. " Etats-unis - Europe - Maghreb : nouveaux champs de forces," le banquet, No.16,2001.

أما بالنسبة للخبراء الأوروبيين، لاسيما بالنسبة لفرنسا وإسبانيا، فإن الرهان الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط يعني بالدرجة الأولى المنطقة الغربية وتحديدًا منطقة المغرب العربي التي تربطها بدول جنوب أوروبا، جسور جغرافية، تاريخية وثقافية (1)

- تعتبر فرنسا بحكم علاقاتها التاريخية وجوارها الجغرافي مع دول جنوب المتوسط أكثر "حساسية" للأمن المتوسطي الغربي، إذ أن أي زعزعة للاستقرار في الجنوب تهدد استقرارها في ظل وجود قنوات سريعة لانتقال آثار التوترات إليها.

وفي المقابل يستجيب انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بأمن المنطقة أكثر لمتطلبات حماية مصالحها الاقتصادية وحساباتها الإستراتيجية الموسعة وغير المباشرة لحماية الاستثمارات، ضمان استمرار تدفق تمويلات النفط عبر المتوسط، ضمان أمن واستقرار الأنظمة السياسية المنسجمة مع مصالحها في المنطقة

ونظرًا لعامل البعد الجغرافي وضعف الروابط التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط فإن مفهوم "الخطر الأمني" بالنسبة للأمريكيين يحمل مدلولًا مختلفًا ومضامين إستراتيجية متباينة مقارنة بما يعني فرنسا فالأمن المتوسطي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يعتبر عنصرًا حيويًا "وسيطًا" وغير مباشر لضمان استقرار إستراتيجيتها الموسعة الممتدة بين البحر المتوسط غربًا والشرق الأوسط والخليج شرقًا، أما فرنسا فإن أمنها الاستراتيجي "العضوي" مرتبط مباشرة باستقرار نافذتها الجنوبية المطلة على حوض المتوسط (2).

- و هكذا تم التسليم ب "سيناريو" التنافس الأمريكي - الفرنسي في حوض المتوسط، فإن يبدو أكثر اتساعًا بالنسبة للولايات المتحدة "la menace - هاشم الحركة مع عامل "الخطر الأمريكية مقارنة بفرنسا، ويبقى لهذا المنظار الاستراتيجي أنصار في فرنسا مما يفسر انتقادهم لـ "تثاقل" السياسة الأمريكية تجاه أحداث الأزمة الجزائرية في بداية التسعينيات وتعاملها مع الإسلاميين، مما أثار قلق الفرنسيين في بداية الأزمة (3).

هذا الاختلاف في المنظور الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أهميته في تقسيم المهام الإستراتيجية والأمنية بين الطرفين في المنطقة، يبدو اليوم مصدر حرص من الأوروبيين والأمريكيين لتغليب هامش التقاطع والتكامل الاستراتيجي في

(1) F. Stephen LARRABEE, "La Sécurité dans le bassin méditerranéen: Nouveaux défis et nouvelles tâches", Revue de L'OTAN, Mai 1996, P.27

(2) Capitaine De Vaisseau coustilliere, "sécurité enation ou compétition" (Paris : conférence du 27 février 2003 à l'Hôtel national des Invalides, au profit du Trinôme **Education nationale Défense de l'académie.**

(3) Philip GOLUB, " **Etats Unis- Algérie: les Ambiguïtés d'une politique,**" **cahiers de l'orient,** (Paris, 4eme Trimestre 1994, 1er trimestre 1995), pp203-193.

أغلب مناطق العالم لنفاذي الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تشكو من غياب إستراتيجية أمنية مشتركة على غرار كتلتها الاقتصادية⁽¹⁾ .

ويؤكد الخبير فالإستراتيجية F. Stephen Larrabee* ستيفان لارابي أن "الخلافات لم تعد مبررة ولا معنى لها ، لا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا بالنسبة لأوروبا، إذ أن المناطق الإستراتيجية في أوروبا، شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا وحتى آسيا الوسطى بدأت تتصل ببعضها البعض مما يجعل من غير المجدي تقسيم هذا المجال الاستراتيجي المتكامل إلى عدة مناطق إقليمية ، بحكم التفاعلات السريعة بينها ، وهو ما يجعل كذلك تقسيم المهام.(الإستراتيجية في نفس الحكم⁽²⁾).

وحسب ستيفان لارابي فالحرب البوسنية أثبتت قدرة الأزمات على الانتشار بالشكل الذي يمس بالمصالح الكبرى للحلفاء الغربيين كما أكدت كذلك صعوبة إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في نزاع يهدد مصالح حلفائها الرئيسيين⁽³⁾. وبنفس المنطق فإنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتجاهل ما يجري في شمال إفريقيا بسبب التأثيرات المحتملة لتفاعلات المنطقة على الدول الأوروبية المجاورة وكذا امتدادات هذه التأثيرات إلى المس بمصالح كبرى في الشرق الأوسط ومصر تحديدا .

ويؤكد هذا الطرح أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت نوعا من التفتح الاستراتيجي على أوروبا، عندما فتحت المجال للمشاركة الأوروبية - الاقتصادية منها بالخصوص في تشجيع مسار السلام في الشرق الأوسط، وهناك أصوات أطلسية بدأت تدعو إلى وضع إستراتيجية جديدة لضمان الأمن في منطقة الخليج، بفتح المجال للمشاركة السياسية، الاقتصادية والعسكرية لأوروبا⁽⁴⁾ .

ويذهب بعض الخبراء إلى التأكيد أن " الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حلقة الوصل و الربط الإستراتيجية الضرورية بين دول أوروبا الجنوبية من جهة وبين هذه و تركيا من جهة أخرى" و أنه لا توجد قوة جامعة أخرى تعوض الأمريكيين في هذا الدور العسكري لا سيما في ظل غياب التوافق الاستراتيجي الأوروبي⁽⁵⁾ كما أن حساسيات الزعامة و اختلاف الأولويات الإستراتيجية بين الدول الأوروبية ذاتها في حوض البحر المتوسط يفتح المجال إلى حد الآن للصدارة الأمريكية بالمنطقة.

(1) Pierre marie De Lagorce, " *quand l'Europe refuse une défense européenne,*" le monde diplomatique,(juillet 1997),pp.10-11.

* خبير استراتيجي ومحلل سياسي "RAND Corporation" : راند أوربوراشن

(2) Stephen. Larrabee, op.cit.,p.30.

(3) Ibid ., P. 30.

(4) Jaques WALCH, " L'Union européenne et les affaires de sécurité ,"Défense nationale, décembre 1998, pp.155-158.

(5) Carlos GASPAR, l'Europe et le moyen orient à la croisée des chemins, revue de l'OTAN, vol.42-no 5 octobre 1994. p.26-30.

وحسب خبير "راند كوربوراشن" أيان ليسر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب أوروبا بدور امني أكبر في دائرتها المتوسطة و عدم الاكتفاء بالشق الاقتصادي كما جرى التقليد الاستراتيجي لتقاسم الأدوار بين الولايات المتحدة و أوروبا في المنطقة المتوسطة* .

ومع ذلك فإن هذه التوجهات الشراكية الجديدة بين الأوروبيين والأمريكيين لا تنفي رهان المجموعة الأوروبية على الاستقلالية الإستراتيجية من المظلة الأمريكية والانفراد بأدوات سياسة دفاعية أوروبية حقيقية مستقلة تسمح لأوروبا بتعزيز مركزها التفاوضي في الحلف الأطلسي، وتتصدر فرنسا هذا التوجه الاستقلالي، بحكم نزعتها الديغولية التقليدية وحساسيتها للهيمنة الأمريكية في المنطقة⁽¹⁾

استنتاج :

يمكن القول من خلال هذا العرض إن منتصف التسعينيات شهد اهتمام استراتيجي أمريكي بمنطقة المغرب العربي من حيث كسب المنافع الاقتصادية _سوق النفط في الجزائر ثم ليبيا _و استباق المخاطر و التهديدات الأمنية التي قد تنشوش على مصالحها في المنطقة أو تهدد استقرار أوروبا و المجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الأوسط و الخليج .

وقد زادت عوامل بروز التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 في انحسار هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي _ الفرنسي في منح فرنسا دورا نيابيا في منطقة المغرب العربي كما كان عليه الوضع خلال فترة الحرب الباردة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لتولي تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة بأدوات أمريكية دون أن يعني ذلك التخلي عن هامش التنسيق مع فرنسا و أوروبا لضمان المصالح المشتركة في منطقة المغرب العربي و ذلك يتبين من خلال ما يلي :

- التمسك الصارم للولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على إطار المراقبة الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط باعتباره بوابة حيوية لمسرح عملياتها الرئيسي في الشرق الأوسط والخليج، ومن ثم عدم استعدادها للتنازل عن هذا الهامش لأوروبا في ظل المعطيات الإستراتيجية الراهنة وهو ما ينعكس على إستراتيجيتها الأطلسية في المتوسط.

- بروز معطى إستراتيجية مكافحة الإرهاب في المنظور الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زاد من تكريس القبضة الأمريكية على هذا الإطار، بحكم حرص الولايات المتحدة على تولي هذه العملية

* هذا الطرح في محاضرة للخبير الأمريكي أيان ليسر ألقاها بالجزائر - أكتوبر 1999 - تحت عنوان " المنظور

الأمني الأمريكي لحوض البحر المتوسط " .

(1) Jean - Marie VIRIOT, "L'Autonomie, clé de voûte d'une véritable défense européenne",
défense nationale, février 2001, pp. 35-44.

بصفة مباشرة دون الوقوع في اعتبارات التبعية الإستراتيجية لأوروبا ولو كان ذلك في مجالها الحيوي التقليدي مثل الحوض الغربي للبحر المتوسط.

- إمكانية قبول الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ "توزيع الأدوار" مع أوروبا في البحر المتوسط لن تشمل الإطار الاستراتيجي الأمني خلافا لمجالات أخرى من الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه فإن المشاركة الأوروبية في مجال الشراكة الإستراتيجية بهذه المنطقة، لن تكون مستقلة عن السيطرة الأمريكية في ظل غياب إطار أمني أوروبي موحد ومستقل كما هو الشأن حاليا.

- طبيعة تطور الشراكة الإستراتيجية لدول المغرب العربي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من شأنها أن تساهم نسبيا في تحديد موازين القوى الإستراتيجية بين القوتين الغربيتين في البحر المتوسط وحوضه الغربي أساسا، ومن ثم توجيه العلاقة الإستراتيجية بينهما في المنطقة نحو التعاون أو التنافس.

- رهان دول جنوب البحر المتوسط على الشراكة الإستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي سيعزز أكثر السيطرة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لاسيما في ظل "الشراكة الدولية الأمريكية. لمكافحة الإرهاب" التي أصبحت تشكل أحد ركائز الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي منذ عام 2002.

- وقد شكلت مرحلة الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب منذ مطلع الألفية الثالثة منعطفا استراتيجيا مؤقتا لامتناس مخاوف الجنوب من النوايا الهيمنة للشمال بحكم تقاطع المصالح في هذا المجال ويتوقع أن تبرز هذه المخاوف إلى السطح من جديد بعد انقضاء أسباب الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب و احتدام الصراع على المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية في منطقة المغرب العربي.

- ويتبين من خلال هذا العرض، أن السيطرة الإستراتيجية الأمريكية على البحر المتوسط بكل جبهاته تبدو مطلقة، ولا يمكن لأوروبا الجنوبية-المتوسطية مجابهته لاختلال موازين قوى التواجد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في حوض المتوسط من جهة، وغياب إطار أمني أوروبي موحد وفعال في المنطقة.وعليه فإن أوروبا تبدو اليوم مجبرة على الانضواء تحت الإستراتيجية المتوسطية الأمريكية التي تعززت بعد أحداث 11 سبتمبر في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب و تؤكد أكثر في وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2006 .